



الجمعية العامة

الدورة الستون

الجلسة العامة ٤٥

الثلاثاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١٨ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/60/213)

مشروع القرار (A/60/L.9)

حكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين نداء قويا لإنهاء الحصار. ورفض القادة فرض قوانين ونظم ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية وجميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما في ذلك فرض الجزاءات الانفرادية على البلدان النامية، وأكدوا من جديد على الحاجة الماسة إلى القضاء على هذه الجزاءات بشكل فوري.

وناشد القادة حكومة الولايات المتحدة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته على كوبا، وهو حصار انفرادي ومخالف لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي ولمبادئ حسن الجوار. كما أن القادة اعترفوا بأن الحصار سبب خسائر مادية هائلة وضررا اقتصاديا لشعب كوبا.

وبالتالي طالب القادة بالامتناع لقرارات الجمعية العامة ورفضوا التدابير الجديدة التي اتخذتها مؤخرا حكومة الولايات المتحدة الرامية إلى إحكام الحصار بوصفها انتهاكا لسيادة كوبا وحقوق شعبها.

إن ميثاق الأمم المتحدة يدعو جميع الدول إلى تعزيز العلاقات الودية والتعاون والى احترام القانون الدولي

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتعارض مجموعة الـ ٧٧ والصين التدابير الانفرادية والقسرية التي تتخذ ضد البلدان النامية. وأبرز مثال على ذلك هو المثال الذي ناقشه اليوم ألا وهو: الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهو حصار ما انفك مفروضا لأكثر من ٤٠ عاما، بالرغم من المعارضة الكاسحة في المجتمع الدولي.

وفي مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب، الذي عقد في الدوحة في حزيران/يونيه لهذا العام، وجه رؤساء دول أو

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الدائم لجاماياكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي ضوء أهمية هذه المسألة بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي، أخطب الجمعية بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

تؤكد الأحكام ذات الصلة لميثاق الأمم المتحدة على أهمية احترام المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتقرير مصير الشعوب، والتسوية السلمية للنزاعات، وصون العلاقات الودية بين الدول. وبالنسبة للدول الصغيرة مثل دول منطقة البحر الكاريبي، تتسم تلك المبادئ بأهمية بالغة وتشكل، بالإضافة إلى الأحكام الهامة الأخرى، سيادة القانون للمجتمع الدولي. وهذه مبادئ ظل يُعاد التأكيد عليها مرارا وتكرارا، وكان آخرها في مؤتمر قمة رؤساء الدول أو الحكومات لعام ٢٠٠٥.

ومن هذا المنطلق المبدئي ما زلنا نواصل معارضة فرض تدابير عقابية انفرادية، وخاصة، التطبيق المتجاوز للحدود الإقليمية للتشريعات، الذي يشكل انتهاكا للقانون الدولي. وفي هذا السياق، تشكل حرية التجارة والملاحة عنصرا جوهريا للتجارة العالمية، والقيود غير المبررة لا تتسق مع تعزيز التجارة الحرة والعادلة، التي تشكل أمرا أساسيا للتنمية المستدامة للدول الصغيرة مثل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

وكوبا، بوصفها جزءا لا يتجزأ من عملية دول منطقة البحر الكاريبي، دولة تحتفظ الجماعة الكاريبية معها بعلاقات وثيقة وبرامج راسخة للتعاون على مختلف الصعد في التجارة وفي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في جملة مجالات أخرى. وتتطلع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إلى زيادة تعزيز برامجنا للعمل من أجل التعاون بين الجماعة الكاريبية وكوبا. وتقوم علاقة الجماعة الكاريبية مع كوبا على أساس إدراك قوي بضرورة مواصلة الإسراع بعملية تكامل منطقة البحر الكاريبي الكبرى والالتزام بهذا

والمساواة في السيادة بين الدول وتقرير مصير الشعوب والتسوية السلمية للنزاعات. وسيسهم التمسك بتلك المبادئ في القضاء على التوتر والمواجهة بين الدول. والولايات المتحدة وكوبا بلدان يربط مصيرهما التاريخ والجغرافيا وبالتالي ينبغي استبدال الحصار والتدابير القسرية بالحوار والتعاون.

إن الشعب الكوبي يبذل جهودا كبيرة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة عوائق كبيرة ناجمة عن الحصار، الذي سبب للشعب الكوبي صعوبات لا مثيل لها. وتختلف التدابير القمعية المتخذة ضد كوبا بالالتزامات الواردة في الشراكة العالمية بدعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية وهي تدابير تتناقض مع مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتشوه هذه التدابير الانسياب المعتاد للمعاملات التجارية والاستثمار وتشكل تهديدا خطيرا لحرية التجارة والملاحة.

ومما ضاعف الصعوبات التي تواجه كوبا الخسائر القاسية والضرر الناجم من سلسلة الأعاصير التي عصفت بالبلد في العام الماضي، وكذلك في هذا العام، بل وفي الأسابيع الأخيرة. وينبغي أن تلقى حكومة كوبا وشعبها الدعم من المجتمع الدولي الأوسع بغية التغلب على هذه النكسات.

وتناشد مجموعة الـ ٧٧ والصين الولايات المتحدة أن تستجيب لنداء المجتمع الدولي لإنهاء الحصار وللمضي نحو عملية لتطبيع العلاقات من خلال إجراء مفاوضات سلمية مع كوبا، على أساس مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/60/L.9، المعروض الآن على الجمعية العامة، ونحث على اعتماده.

السيد هنت (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية): إن الجماعة الكاريبية تؤيد البيان الذي أدلى به من فوره الممثل

الإقليميين والدوليين وأنشأت وعيا متزايدا بأن التدابير العقابية مثل الحصار الاقتصادي تحدث تأثيرا ضارا على شعب كوبا.

وتتمتع الجماعة الكاريبية بعلاقات ودية مع الولايات المتحدة. وبهذه الروح، نناشد حكومة الولايات المتحدة احترام إرادة المجتمع الدولي، وإنهاء الحصار والانخراط في حوار بناء وتطبيع العلاقات مع كوبا. ومن شأن تلك الخطوة أن تزيل أحد مصادر التوتر والصراع وأن تعزز بقدر كبير آفاق السلام وتؤدي إلى تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية والتعاون في إطار نصف الكرة الذي تنتمي إليه الأمريكتان.

وبناء على ذلك، تؤيد وفود الجماعة الكاريبية مضمون مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة (A/60/L.9) وستصوت مؤيدة اعتماد مشروع القرار.

السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): قبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أسابيع، أتى رؤساء الدول أو الحكومات الأعضاء في المنظمة إلى الجمعية العامة ليؤكدوا من جديد على الأهمية الحيوية لإنشاء نظام متعدد الأطراف وفعال، وليؤكدوا من جديد على التزامهم بتشجيع وتعزيز فعالية الأمم المتحدة من خلال تنفيذ مقرراتها وقراراتها.

وتأمل المكسيك في أن يترجم الالتزام المحدد بمستقبل منظمنا ترجمة حقيقية إلى تنفيذ تلك القرارات، وخصوصا تلك التي ضُرب بها عرض الحائط باستمرار تحديا لرأي أغلبية المجتمع الدولي. من المهم الاعتراف بأن عدم إحراز التقدم وعدم تلبية المناشدات الجماعية ينالان من الجهود الرامية إلى تعزيز تعددية الأطراف التي نلتزم نحن جميعا بها.

من هذه المنصة الدولية السامية تعيد المكسيك ذكر رفضها لتطبيق قوانين واتخاذ تدابير أحادية للحصار الاقتصادي ضد أية دولة، وأيضا استعمال تدابير قسرية بدون السلطة المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. تلك التدابير،

الإسراع، بغية زيادة قدرة المنطقة على المنافسة ودفع عجلة التنمية فيها بأسرها.

وفي ضوء هذا، واصلت حكومة كوبا تقديم مساعدتها للجماعة الكاريبية من خلال تعيين موظفين طبيين وغيرهم من الموظفين في مجال الرعاية الصحية، تمكنوا من تقديم مساعدة هامة خلال الكوارث الطبيعية. وأيضا، ما زالت كوبا تقدم المنح الدراسية للعديد من الطلاب في بلدان الجماعة الكاريبية، مما يسهم بقدر كبير في تطوير الموارد البشرية لشعوب منطقتنا.

وتشكل كوبا جزءا لا يتجزأ من منطقة البحر الكاريبي ولا تشكل تهديدا لأي أحد. وعلى العكس، لا يمكن التشكك في التزام كوبا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة البحر الكاريبي. وما زالت الجماعة الكاريبية تؤكد من جديد على تأييدها الثابت لحق الشعب الكوبي في اختيار حكومته بنفسه وحق تلك الحكومة في الاضطلاع بالولاية التي عهد بها إليها الشعب بطريقة مفيدة لتطوره الاجتماعي والاقتصادي.

لقد ظل الحصار المفروض على كوبا مستمرا لفترة أطول من اللازم. وأود أن أشدد على هذا الأمر مرة أخرى: إن الحصار المفروض على كوبا ظل مستمرا لفترة أطول من اللازم، وهو لا يخدم أي غرض آخر سوى استمرار حالة من التوتر بين بلدين متجاورين، ولا ينجم عنه إلا فرض صعوبات كبيرة ومعاناة على شعب كوبا.

ومما يزيد من دواعي الأسف أن تلك التدابير ما زالت تطبق على نحو انفرادي وتم تشديدها في وقت حرج عانى فيه شعب كوبا، ومنطقة البحر الكاريبي الأوسع وأجزاء من أمريكا الشمالية وما زالت تعاني من الدمار الذي سببته العديد من الأعاصير التي عصفت بالمنطقة في الأشهر الأخيرة. وأكدت هذه الكوارث على ضرورة التعاون والتضامن

الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، بالنظر إلى أن التدابير الأحادية التي تمس بسيادة الدول وبحرية تجارتها تناقض مبادئ سياستنا الخارجية وروح ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذه الأسباب كلها ستصوت المكسيك مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة
A/60/L.9.

السيدة بي يونغجي (الصين) (تكلمت بالصينية):
يؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وقبل وقت ليس طويلا اجتمع رؤساء الدول والحكومات في العالم في نيويورك حيث أعادوا بجد التأكيد على التزامهم بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وبالوفاء بحسن نية بتعهداتهم وفقا للميثاق وأعادوا ذكر تصميمهم على تنفيذ مقررات وقرارات الأمم المتحدة سعيا إلى تعزيز فعالية المنظمة.

بيد أن مما يؤسف له أنه على الرغم من أن مناقشتنا لهذا البند من جدول الأعمال قد دخلت سنتها الرابعة عشرة لم تقم بعد الدولة المعنية بتنفيذ المقررات الـ ١٣ السابقة التي تحت جميع البلدان على التقيد بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وعلى إبطال أو إلغاء أي قوانين وتدابير ذات آثار قانونية تتجاوز حدود الإقليم وتنتهك الحقوق وتنازع المصالح المشروعة للكيانات والأفراد ضمن السيادة والولاية القضائية لدول أخرى وتعيق ممارسة حرية التجارة أو الملاحة.

إن الحظر والجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة منذ ٤٠ سنة على كوبا قد مست بمصالح كوبا وبلدان أخرى وعوقت التنمية الدولية تعويقا شديدا. فضلا عن ذلك، فإنها تتعارض مع مبادئ الديمقراطية والحرية وسيادة القانون وحقوق الإنسان ولن تحقق أبدا الأهداف السياسية

فضلا عن نتائجها الإنسانية، تتعارض مع القانون الدولي وتمثل في نهاية المطاف تخليا تدريجيا عن الدبلوماسية والحوار بوصفهما الوسيلتين لتسوية النزاعات بين الدول.

وتعتقد المكسيك أنه ينبغي لجميع الدول أن تكون قادرة على الاعتماد على منظومة من القواعد المحترمة تماما التي يوافق الجميع عليها. والتعايش الدولي السلمي والمنظم الذي نتطلع نحن جميعا إليه يقوم على أساس ذلك الافتراض. ولذلك يعيد وفد بلدي ذكر أن فرض أي جزاء سياسي واقتصادي وعسكري على دول لا يمكن أن ينبع إلا من قرارات أو توصيات مجلس الأمن والجمعية العامة.

ولهذه الأسباب يرفض وفد بلدي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وما يزال وفد بلدي يؤيد جميع قرارات الجمعية العامة بإلغائه. ووفقا لذلك الهدف اتخذت المكسيك تدابير وطنية وستواصل اتخاذ تدابير وطنية وشجعت على اتخاذ إجراءات إقليمية لمقاومة الآثار المتجاوزة للحدود الإقليمية المترتبة على أي قانون أو نظام أجنبي يؤثر في التجارة الحرة وينتهك القانون الدولي بما يضر بأية دولة.

وتنهض المكسيك بنشاط بروابطها الاقتصادية مع كوبا. ونرفض، من الناحية المبدئية، ولكن من الناحية العملية أيضا، أية محاولة تتجاوز الحدود الإقليمية لتطبيق القوانين الوطنية التي تؤثر في العلاقات والتعاملات مع دول أخرى.

واستمرت الحكومة المكسيكية أيضا في معارضة عزل كوبا الاقتصادي والسياسي - الدبلوماسي. وأيدت المكسيك تأييدا حازما انضمام كوبا إلى كل آليات التكامل الإقليمي، بما في ذلك مشاركتها في مؤتمرات القمة الآيبيرية - الأمريكية وتقيدتها الرسمي برابطة تكامل أمريكا اللاتينية.

في دورة الجمعية العامة هذه ستعيد المكسيك المرة الرابعة عشرة بيان تأييدها لمشروع القرار برفع الحصار

ثانياً، الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا انتهاكاً جسيماً لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية المعاصرة. وطبيعته المتجاوزة للحدود الإقليمية تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. ويقلل ذلك حتماً من مصداقية نداءات الأمم المتحدة الموجهة إلى بلدان أخرى بتعزيز سيادة القانون.

ثالثاً، حظر الولايات المتحدة وجزائرها ضد كوبا تعوق وتعرق على نحو خطير جهود الشعب الكوبي الرامية إلى بناء الأمة واستئصال الفقر وتحسين معايير المعيشة، وبالتالي تعرض للخطر حقه في البقاء وحقه في التنمية.

وأخيراً، بتبرير الحظر قال ممثل الولايات المتحدة في مناسبات عديدة إن غرض الحظر هو حمل كوبا على النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان وعلى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لأن كوبا لم تحرز تقدماً كبيراً في هذه الميادين. وإذا اتبعنا منطق هذه الحجة لا نجد إلا عدم فعالية السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة طوال ما ينيف عن أربعين سنة. ولذلك من المستصوب أن تقوم الولايات المتحدة بالتطوير النشط للتبادلات الاقتصادية مع كوبا بصفة ذلك سبيلاً لتحقيق أهداف سياستها.

مرة أعلن ممثل الولايات المتحدة أن هذه مسألة بين الولايات المتحدة وكوبا وأنه ينبغي ألا تخضع لمداوات الجمعية العامة. والحقيقة هي أن حوالي ثمانين بلداً قاست من خسائر اقتصادية بسبب الحظر والجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. ولذلك للمجتمع الدولي كل الحق في أن تنتابه وجوه القلق من الحظر والجزاءات وفي أن يطالب بإنهاء فوري لهذه الممارسات.

ودوما أيدت الحكومة الصينية أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وساندت المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وسعت إلى النهوض

المعلن عنها التي فرضت من أجلها. ونأمل في أن تصغي الدولة المعنية إلى النداءات العادلة من جانب المجتمع الدولي وأن تغير سلوكها الخاطئ في أقرب وقت ممكن.

تحتل مسألة التنمية الصدارة في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة الذي عقد هذه السنة. ولضمان التحقيق الحسن التوقيت للأهداف الإنمائية للألفية تعهدت البلدان النامية بصياغة وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية بينما وعد المجتمع الدولي بتوفير مزيد من الدعم في مجالات من قبيل التمويل والدين والأسواق والتكنولوجيا ليكون من الممكن مساعدة البلدان النامية في جهودها الإنمائية. وبينما تجري تعبئة المجتمع الدولي برمته لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها لم تتخذ الولايات المتحدة أي إجراء لتغيير سياسة الحظر التي تتبعها. لم تتلق كوبا أبداً أي دعم تستحقه من أكبر بلد متقدم النمو في العالم، وشريك مزعوم في التنمية. فضلاً عن ذلك، حتى علاقاتها الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية قُطعت على نحو تعسفي. وألحق ذلك كله ضرراً اقتصادياً كبيراً بكوبا، مما عوق تعويقاً خطيراً تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وأضر بعمليات التبادل الاقتصادي الأجنبي الطبيعي للبلدان الأخرى.

والحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا انتهاكاً لمبادئ الديمقراطية والحرية وسيادة القانون وحقوق الإنسان - مبادئ ادعت الولايات المتحدة دائماً أنها تنصرها. أولاً، أية محاولة لاستعمال الحظر والجزاءات لإكراه بلد على التخلي عن طريق التنمية الذي اختاره بمحض إرادته الحرة وحتى الإطاحة بحكومته تشكل هزواً بمبدأي الديمقراطية والحرية. وحظر الولايات المتحدة على كوبا انتهاكاً أيضاً لقواعد التجارة الدولية وهو يناقض مبدأ التحرير التجاري الذي تدعو له الولايات المتحدة نفسها.

الاقتصادية الدولية، مما يهض بالرفاهة الاقتصادية والاجتماعية لشعبها.

وفي الوقت الذي كانت فيه أفريقيا تكافح من أجل نيل استقلالها وتحريرها وتكافح ضد الفصل العنصري عولنا على كوبا بوصفها أحد أقوى حلفائنا. وبالنسبة إلينا فإن الأواصر التي أنشئت خلال الكفاح تتطلب أن نقف مؤيدين للشعب الكوبي في ساعة حاجته. والحظر ضد كوبا عبء ما كان ينبغي لشعب كوبا أن يتحمله، وذلك مسعى يجب علينا أن ننهي.

وشأننا شأن بلدان أخرى كثيرة ينتابنا القلق من أن الجزاءات المفروضة بموجب قانون هيلمز - بيرتون تتجاوز الولاية القضائية للتشريع الوطني وتنتهك سيادة دول أخرى تتعامل مع كوبا. ولذلك نرى أنه يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. والطبيعة المتخفية للحدود الإقليمية للحظر تستمر في تسبب الضرر الكبير لكوبا، وأيضا لبلدان أخرى ممنوعة من الاستفادة التامة من الفرص المتاحة من الاقتصاد الكوبي.

وفي هذا الصدد تعيد تترانيا التأكيد على تأييدها وتعاونها وتضامنها على نحو مستمر فيما يتعلق بشعب كوبا وتؤيد مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة لاعتماده. وبالنظر إلى تسبب الحظر لمعاناة كبيرة من جانب شعب كوبا ندعو حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحظر وتطبيع علاقاتها مع كوبا لمصلحة شعب كوبا كله والولايات المتحدة.

السيد حميدون علي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية):
في البداية تود ماليزيا أن تضم صوتها إلى البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره الهام (A/60/213) عن هذا البند من جدول الأعمال.

بالديمقراطية وسيادة القانون في العلاقات الدولية. ونحن نتمسك بالرأي في أنه ينبغي لكل بلد من البلدان أن يختار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأيضا طريقة تنميته على أساس ظروفه الخاصة به. ونعتقد أن الخلافات والمنازعات بين البلدان ينبغي أن تحل عن طريق الحوار والتعاون على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

لذلك تعارض الحكومة الصينية الحظر والجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا وتؤيد جهود حكومة وشعب كوبا للدفاع عن استقلالهما وسيادتهما الوطنيتين. ونأمل في أن تسائر حكومة الولايات المتحدة مدّ الأزمّة، مستعيضة عن المواجهة بالحوار ومستعيضة عن حالات الحظر والجزاءات بالاتصالات والتبادلات، مما يؤدي إلى التنفيذ الفعال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولذلك تؤيد الصين مشروع القرار المقدم من كوبا في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

السيد مانونغني (جمهورية ترازيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية):
تؤيد ترازيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ينتاب ترازيا القلق برؤية الأثر السلبي الكبير المترتب على الحظر الاقتصادي، المفروض على كوبا طيلة ما ينيف عن أربعة عقود، في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للشعب الكوبي. ونرى أن مواصلة الحظر ضد كوبا تتعارض مع الالتزام بشراكة عالمية أوسع، دعما للجهود الإنمائية للبلدان النامية. وضع الحظر عبء التضحية الثقيل على الشعب الكوبي وسبب في خسارة الاقتصاد الكوبي لما يزيد عن ٧٠ مليار دولار، بما في ذلك خسارة حصائل من الصادرات ونفقات أخرى على الواردات. ونحن على اقتناع بأنه لو رفع الحصار ضد كوبا لمساعد ذلك في تحسين حالة المنطقة وزاد من إدماج كوبا في المجرى الرئيسي للعلاقات

ولا تزال ماليزيا معارضة معارضة أساسية لجميع أشكال الحظر والجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تتعارض مع القانون الدولي ومع مبادئ وأغراض الأمم المتحدة. هذه الإجراءات تتعارض أيضا مع إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)) الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

ونعارض على نحو خاص استمرار التطبيق الأحادي للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي القسري ضد كوبا. والحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا ليس انتهاكا للقانون الدولي فحسب، ولكنه - كما أكدته ووثقته مختلف التقارير - أيضا ينتهك حقوق شعب كوبا ويعترض سبيل حقه في التمتع بالحياة والرفاهة الاقتصادية والتنمية نفسها. وسبب الحظر في ضرر اجتماعي - اقتصادي بالغ بالبلد. والكلفة المباشرة حتى الآن للشعب الكوبي تقدر بما يزيد عن ٨٢ مليار دولار. وزاد الحظر من مقاومة المشقة على شعب كوبا، الذي يعيش أكثر من ثلثه كل حيواتهم تحت السحابة القائمة، سحابة نظام الحظر والجزاءات الأحادية الذي تفرضه الولايات المتحدة.

وفي هذا الصدد يود وفد بلدي أن يناشد مرة أخرى الولايات المتحدة، المناصرة القوية للتجارة الحرة وحقوق الإنسان والعلاقات الطيبة بين الأمم، أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ القانون الدولي. وهكذا ندعو الولايات المتحدة إلى إعادة التفكير في نهجها الكلي إزاء كوبا وأن تغير سياستها من سياسة ترمي إلى عزل جارة صغيرة إلى سياسة الحوار والمراعاة. وأيضا نأمل أملا قويا في أن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية - بالروح الجديدة التي تشهدها الأوقات الحاضرة - الروح التي تشجع الحوار والتفاهم في كوكب متزايد التكافل والعولمة - من إعادة توجيه سياستها إزاء كوبا باتجاه أكثر واقعية ومن إقامة علاقتها مع جارتها

والجمعية العامة، منذ دورتها السابعة والأربعين في سنة ١٩٩٢، أعلنت مرارا وتكرارا رفضها لاستخدام تدابير أحادية من جانب دولة عضو لإحداث تغيير سياسي في دولة عضو أخرى - في هذه الحالة الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا. واتخاذ الجمعية العامة للقرار ١١/٥٩ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بتصويت ١٧٩ دولة عضوا مؤيدة، بينت مرة أخرى على نحو قاطع موقف أغلبية ساحقة من أعضاء الأمم المتحدة - موقفا يرفض الحظر ويدعو إلى إنهائه الفوري.

وتطبيق الولايات المتحدة الأمريكية لقوانين - خصوصا التشريع المتجاوز للحدود الإقليمية مثل قانون توريتشيللي وقانون هيلمز-بيرتون - وتدابير مثل التدابير المتخذة منذ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على أساس توصيات لجنة المساعدة لكوبا حرة صيغت بوضوح بنية واحدة، هي إلحاق الضرر بكوبا وبالشعب الكوبي، بما في ذلك أشد شرائحه ضعفا: الأطفال والنساء والمسنون والمعوقون. وترمي بجلاء أيضا إلى تقييد وصول كوبا إلى الأسواق ورأس المال والتكنولوجيا والاستثمار ابتغاء ممارسة الضغط على كوبا من أجل تغيير توجهها ونظاميها السياسي والاجتماعي - الاقتصادي.

ونعتبر هذه الإجراءات غير متفقة مع مبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ منظمة التجارة العالمية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك فإنها استفزازية وشديدة التمييز بطبيعتها، وهي تقوض مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وحقوق الإنسان الجوهري وروح التعايش السلمي وحسن الحوار بين الدول.

بيد أننا نلاحظ أنه على الرغم من جميع العقبات والأضرار، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والمصائب من قبيل الأعاصير والجفاف، ومؤخراً ارتفاع سعر البترول، وأيضا تلك التي سببها الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا طيلة ما يزيد عن ٤٤ سنة، نجحت كوبا بالاعتماد على نفسها، عن طريق تشبثها ومرونتها المشهورة، وبعملها في ظل الشعار الدائم "حياة أفضل للجميع بتأييد الجميع"، في أن تحقق ثلاث مجموعات من الأهداف الواردة في "الأهداف الإنمائية للألفية": التعليم الابتدائي العام، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال. لقد أحرزت كوبا أيضا التقدم الكبير فيما يتعلق بالأهداف الأخرى. ونحن نثق بأنه لو لم يكن الحظر مفروضا لتمكنت كوبا من تحقيق جميع الأهداف الواردة في "الأهداف الإنمائية للألفية".

وتعيد ماليزيا مرة أخرى التأكيد على التزامها الأقوى بالاحترام التام للمبادئ الأساسية: المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وابتغاء تأييد هذين المبدأين المقدسين في القانون الدولي لن تتردد ماليزيا، كما كان الأمر في سنوات سابقة، في التمسك بموقفها المبدئي، وهي تود أن تعيد التأكيد على تضامنها مع كوبا وشعبها عن طريق تأييد مشروع القرار A/60/L.9 والتصويت تأييدا له.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتعارض جنوب أفريقيا على الدوام جميع جوانب الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ونعتبر مواصلة فرض حظر اقتصادي وتجاري ومالي انتهاكا لمبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل بمختلف أشكاله

الأصغر على أساس جديد. ولذلك نحث الولايات المتحدة الأمريكية على إنهاء سياستها الراهنة وعلى الانخراط في حوار جاد لحل مشاكلها مع كوبا.

واعتقد أن هذه ستكون السنة المتعاقبة الخامسة عشرة التي ستتخذ الجمعية العامة فيها قرارات بالأغلبية الساحقة، عاكسا مرة أخرى الرفض القاطع من جانب المجتمع الدولي للتدابير الأحادية المفروضة من جانب الولايات المتحدة على كوبا. وأعيد التأكيد على ذلك الرفض في الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الثالث عشر الذي عقده رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز في كوالا لمبور في شباط/فبراير ٢٠٠٣ وأعاد بيانه أيضا وزراء الشؤون الخارجية لحركة عدم الانحياز في المؤتمر الوزاري الرابع عشر الذي عقد في ديربان بجنوب أفريقيا في آب/أغسطس ٢٠٠٤. وتجلى أيضا في الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي عقد في الدوحة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وهكذا نحث المجتمع الدولي على مواصلة بذل جهود جادة لإنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي المفروض على كوبا.

وماليزيا علاقات ممتازة مع كل من الولايات المتحدة وكوبا. وتعتقد ماليزيا أن علاقاتها مع كوبا، وبخاصة في ميداني الاقتصاد والتجارة، ستزداد تعزيزا لو ألغي الحظر المفروض على كوبا على نحو أحادي. وفي هذا الصدد تعيد ماليزيا مرة أخرى التأكيد على التزامها باحترام المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وهكذا تضم ماليزيا صوتها إلى النداء الصادر عن المجتمع الدولي بالوقف الفوري للحظر على كوبا، وهو الحظر الذي ينتهك كل المبادئ الأساسية للقانون الدولي والإنساني.

بالقوانين الأحادية المتجاوزة للحدود الإقليمية والموضوعة لفرض جزاءات على دول أخرى وشركات أجنبية.

وختاماً ستؤيد جنوب أفريقيا مشروع القرار A/60/L.9 المعروض علينا اليوم. ونفعل ذلك لأن إجراء الولايات المتحدة الأحادي الذي لا يلين سبب معاناة يجل عنها الوصف لشعب كوبا، وهو يعارض القانون الدولي. وبتأييدنا لمشروع القرار ننضم أيضاً إلى أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي قررت اتخاذ موقف مشترك ومبدئي من مسألة ذات أهمية كبيرة.

السيد لي ليونغ مين (فيت نام) (تكلم بالانكليزية):

يشاطر الوفد الفيتنامي تماماً آراء مجموعة ال ٧٧ والصين الواردة في البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم المجموعة.

كل سنة طيلة السنوات ال ١٤ المنصرمة اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة على نحو مستمر، قراراً يدعو إلى إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. في العام الماضي صوتت ١٧٩ دولة عضواً مؤيدة لقرار كهذا. ومن سوء الحظ أن الولايات المتحدة لم تواصل الحظر فحسب ولكنها زادت إحكاماً أيضاً باستعمال تدابير إضافية، من قبيل القيود على السفر وعمليات تحويل الأموال إلى كوبا. إن الحظر، الذي هو فعلاً أطول حظر في التاريخ، تجري إطالة أمده، مسبباً ضرراً كبيراً لاقتصاد كوبا ومعاناة لا توصف لشعب كوبا، ومؤثراً في قرارات بلدان أخرى. وفي الحقيقة أن الأضرار المباشرة المتراكمة التي ألحقها باقتصاد كوبا الحظر خلال العقود الأربعة الماضية تبلغ، كما تناقلته تقارير الحكومة الكويتية، حوالي ٨٠ مليار دولار. وفي تقارير أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة إشارة إلى الآثار السلبية المترتبة على الحظر في كل جانب تقريباً من جوانب حياة كوبا الاقتصادية والاجتماعية، من المواد الغذائية والزراعة

من جانب دول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ونحن نستشهد بقواعد القانون والسلوك الدوليين في تأييدنا المبدئي للحاجة إلى إزالة التدابير الاقتصادية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي. ونعتقد أن الحوار البناء يمكنه أن يعزز الثقة المتبادلة والتفاهم وأن يولد أيضاً الانسجام والتعايش السلمي بين الأمم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مارتينوسيان (أرمينيا).

وجنوب أفريقيا ملتزمة بالعمل من أجل تحقيق عالم أفضل بالنسبة إلى الجميع، عالم فيه تعايش بسلام كل الأمم، كبيرها وصغيرها. وتحقيق تعايش سلمي كهذا بين الأمم يتطلب تقيد جميع الأمم بالقانون الدولي. والحاجة إلى احترام القانون الدولي في إدارة العلاقات الدولية أقربها معظم الأعضاء في هذه الهيئة، كما يدل على ذلك التأييد المتنامي لمشروع القرار الذي ننظر فيه اليوم.

والإجراء الذي تتخذه الولايات المتحدة ضد كوبا دام أكثر من ٤٧ سنة، وبلغت نسبة الكوبيين الذين ولدوا في ظل الحظر ٧٠ في المائة. ومع ذلك فإن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ وقت طويل يرفضه دوماً عدد متزايد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدرجة أن المعارضة أصبحت إجماعية تقريباً.

وفضلاً عن ذلك اعترف رؤساء دول وحكومات مجموعة ال ٧٧ والصين، لدى اجتماعهم في مؤتمر قمة الجنوب الثاني في الدوحة بقطر، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بأن الحظر المفروض على كوبا الحق ضرراً اقتصادياً ومالياً كبيراً، أثر تأثيراً سلبياً في رفاهة ورخاء شعب كوبا. وفي هذا الصدد أدانوا استعمال تدابير اقتصادية قسرية ترمي إلى منع بلدان من ممارسة حقها في تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودعوا أيضاً جميع البلدان إلى عدم الاعتراف

الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا منذ أكثر من أربعة عقود.

وفي هذا العالم المعقد المتغير، يظل التعاون فيما بين الدول، بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية - الاجتماعية عنصرا حاسما في الحفاظ على السلام وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في كل بقاع العالم. ويسرنا أن هذا الاتجاه نحو التعاون الدولي سائد في العلاقات الدولية الحديثة، وما برح يهيمن عليها. وانطلاقا من هذا الاعتبار، نشعر بخيبة الأمل لملاحظة أن ثمة ممارسات تجارية تمييزية ما زالت تطبق بشكل انفرادي.

ووفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، لا يمكن لأية دولة عضو أن تسن ولا أن تطبق قوانين أو أنظمة أو تدابير تمس بآثارها التي تتجاوز حدود تلك الدولة سيادة دول أعضاء أخرى، أو تمس حرية التجارة. وبهذه الروح، واتساقا مع إرادة الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء، سيواصل بلدي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، العمل من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على جمهورية كوبا.

وحقيقة الأمر هي أن هذا الحصار الذي أصبح الآن أكثر شدة من ذي قبل، يجلب على الشعب الكوبي البرئ معاناة يعجز عنها الوصف. وحقيقة الأمر أيضا أن الحصار لم يصب في صالح أي من الطرفين، بل إنه على النقيض من ذلك، خلق توترات بين هذين البلدين المتجاورين. وفي رأينا أن الوقت قد حان لأن يعتمد المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده والقيام بكل ما في استطاعته لوضع نهاية لهذا الحصار الذي لم يعد له مكان في عصرنا الحديث.

وبهذه الروح، سيصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار المقدم من كوبا والوارد في الوثيقة A/60/L.9.

وعمليات نقل التكنولوجيا والصحة والتعليم والثقافة والظروف المعيشية للأطفال والنساء إلى التبادلات العلمية والصفقات التجارية.

ومع الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء عارضت فييت نام دوما فرض أي حظر وحصار من جانب دولة واحدة على أخرى. ونواصل الرأي في أن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا لا يؤدي إلا إلى مفاقمة التوتر بين البلدين وأنه ينبغي حل الخلافات بين الولايات المتحدة وكوبا عن طريق الحوار والمفاوضات القائمة على أساس مبادئ احترام الواحد لاستقلال وسيادة الآخر وعدم تدخل الواحد في الشؤون الداخلية للآخر والاحترام المتبادل والتفاهم. ونعتقد أنه، استنادا إلى تلك المبادئ الأساسية، يمكن للبلدين أن يسويا خلافتهما، وأن يستفيدا إيجابيا من قربهما الجغرافي، في تطوير علاقات اقتصادية وتجارية واستثمارية مفيدة تخدم مصالح شعبيهما.

ومرة أخرى، أود باسم الوفد الفيتنامي، أن أعرب عن مشاعر الصداقة والتضامن التي نكنها لكوبا حكومة وشعبا، والتزامنا بالعمل مع دول أخرى ومنظمات دولية لمساعدة حكومة وشعب كوبا على التغلب على النتائج السلبية الناجمة عن الحصار.

وفيت نام، اتساقا مع موقفها القائم على المبدأ، ستصوت لصالح مشروع القرار A/60/L.9 الذي قدمته كوبا في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): في مؤتمر قمة الجنوب الثاني، المعقود في الدوحة، قطر، في حزيران/يونيه الماضي، تكرر النداء الموجه إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء الحصار

مع الزخم الذي تشهده حاليا أروقة المنظمة الدولية، حيث ترتفع الأصوات مجلجلة بتعزيز حقوق الإنسان، خاصة الحق في التنمية.

وعلى الجانب الآخر، تتجسد خطورة هذه الإجراءات الانفرادية في آثارها القاسية التي صبغت كافة مرافق الحياة في كوبا. ولنا أن نتصور مدى الخسائر التي تعرضت لها جمهورية كوبا لفترة تربو على ٤٠ عاما متتالية، وكذلك حسامة المعاناة التي يلاقيها الشعب الكوبي الذي يواجه الحرمان من أبسط حاجاته الأساسية بسبب هذا الحصار غير المشروع.

تعاني بلادي وشعبي من العقوبات الأحادية المفروضة عليها من قبل ذات الدولة التي تفرض الحصار الاقتصادي على كوبا. كما تعاني كذلك دول أخرى من ذات السياسات غير المبررة وغير المشروعة. وفي الثاني من هذا الشهر، أصدر الرئيس الأمريكي قرارا بتجديد العقوبات الأحادية المفروضة على السودان لسنة أخرى. إن موقفنا من هذه السياسات مبدئي وثابت. فنحن ضد سياسات الإقصاء، وأخذ القانون باليد، وفرض الهيمنة على الشعوب.

ندعو، ختاماً، جميع الدول إلى التصويت لصالح مشروع القرار المقدم من جمهورية كوبا، والمعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، والوقوف بقوة في وجه هذه الإجراءات والتدابير الانفرادية التي تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد يتشوري (الهند) (تكلم بالانكليزية): نحن في الهند نؤيد البيان الذي أدلت به جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧. ويتناول هذا الحفل المناقشة للمرة الرابعة عشرة المتتالية الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أربعة عقود. ويرجع تاريخ

السيد عبد السلام (السودان): يؤيد وفدي البيان الذي أدلت به جامايكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. إن التزام المجتمع الدولي بالمبادئ التي حض عليها ميثاق الأمم المتحدة، يعتبر من أهم واجبات الدول سعياً إلى بسط وإشاعة روح الإخاء والمساواة والعدل والتعاون، واحترام الدول لخيارات الشعوب. وبذلك يكون مجتمعنا الدولي قد تجاوز مراحل تاريخه الأولى، حيث ساد قانون القوة والسطوة، إلى التطور الإنساني الذي يقاس بمدى الانصياع للقانون واحترام حقوق الآخرين وخياراتهم.

للعام الرابع عشر على التوالي، يُطرح على الجمعية العامة بند تحت عنوان "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وقد أكدت الجمعية طوال هذه الأعوام المنصرمة، من خلال إجازتها لمشاريع القرارات المقدمة لها، على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها. وطالبت جميع الدول بعدم إقرار أو تطبيق العقوبات التي تفرضها دولة على دولة أخرى من جانب واحد. وذلك نسبة لآثارها السالبة، وتجاوزها للحدود الإقليمية، ومخالفتها الصريحة لمبادئ الشرعية الدولية.

ننظر مجدداً اليوم في البند ١٨ من جدول الأعمال، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وقد صوتت الجمعية العامة في العام المنصرم لصالح القرار ١١/٥٩، بأغلبية ١٧٩ صوتاً. بما يعكس الوعي المتعاظم للمجتمع الدولي بخطورة فرض العقوبات على الدول الأعضاء بدون وجه حق. إن الحصار الأحادي المفروض على كوبا يمثل انتهاكاً صارخاً للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والمبادئ والأعراف التي تحكم وتنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الدول. وإن استمرار هذا الحصار يتناقض كذلك

يقومون بإجراءات جراحية طبية من المعدات المناسبة“.

ووجدت الدراسة أيضا أن الحصار ما زال يحدث تأثيرا على إيصال المعونات الغذائية. وكان هذا التأثير أكبر في المقاطعات الشرقية، التي ما زالت تعاني أسوأ انعدام للأمن الغذائي، وبخاصة من جراء الجفاف في عام ٢٠٠٤. ويرتبط الأثر السلبي للحصار على القطاع التعليمي بالقيود التجارية التي تحول دون شراء المدخلات اللازمة بأسعار تنافسية بدرجة أكبر. وقد اعترف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالصعوبات التي يفرضها الحصار، ولا سيما تأثيره الضار على التجارة الدولية، وتدفق الاستثمارات، والقروض ومدفوعات الفوائد، فضلا عن تأثيره على التعاون العلمي والتقني.

وبالرغم من أن سوق الولايات المتحدة تمثل أقرب مناطق التجارة وأكثرها ملاءمة وتنوعا، وأن كوبا والولايات المتحدة، في الأحوال العادية، يمكن أن تكونا شريكتين طبيعيتين من الوجهة الاقتصادية، تجنيان منافع متبادلة من التجارة، فإن التجربة هي على النقيض من ذلك تماما. ووفقا لأحد التقديرات، تتجاوز الخسارة الاقتصادية المباشرة التي يتكبدها الشعب الكوبي نتيجة للحصار ٨٢ بليون دولار؛ وتستبعد هذه التقديرات الخسائر الاقتصادية غير المباشرة. ونفهم أن جزءا كبيرا من القطاع الخاص بالولايات المتحدة يود إنهاء الحصار، والإفادة من السوق الكوبية؛ ووفقا لبعض التقديرات، تتراوح الخسارة المحتملة التي تتكبدها الأعمال التجارية بالولايات المتحدة بين بليون دولار و ١٥ بليون دولار، كما تقدر الخسائر المحتملة في الوظائف بمئات الألوف من الوظائف.

ومع أننا نخطط علما بخطوة اتخذت في الاتجاه الصحيح، وهي الحل التوفيقى الذي اتخذته الكونغرس في

الخطر إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠، حين أعلن الرئيس أيزنهاور فرض حصار على كوبا. بموجب قانون الاتجار مع العدو وقانون مراقبة الصادرات. ثم عزز قانون الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦ الحصار المفروض على كوبا، واتسع من خلالهما نطاق الحصار المفروض خارج الإقليم ليشمل الشركات الأجنبية فضلا عن الأفرع الأجنبية للشركات التابعة للولايات المتحدة التي تتعامل مع كوبا.

والحصار معناه فرض جزاءات اقتصادية. ولا يبدو أن هذه الجزاءات يمكن أن تصمد لاختبار القانون الدولي. ذلك أن الولاية خارج الحدود الوطنية يتعين أن تستند إلى وجود أفعال لها "آثار كبيرة أو جسيمة داخل إقليم" الدولة التي تمارس هذه الولاية. ولا يمكن القول بأن الاتجار في ممتلكات مؤمنة له تأثير كبير على الولايات المتحدة أو على اقتصادها، ومن ثم فلا مجال لتبرير الولاية الخارجة عن الإقليم استنادا إلى نظرية الآثار الجسيمة. وبالمثل، تخالف القيود التي يفرضها الحصار على تصدير السلع واستيرادها نظم التجارة المتعددة الأطراف، ولا يمكن الاستناد فيها إلى بند الاستثناء بشأن "المصالح الأمنية الأساسية" في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات)، لعدم وجود حالة حرب أو تهديد عسكري.

ويتعين أن تمثل الجزاءات، بغض النظر عن الغرض منها، لمبدأ القانون الدولي العرفي المتمثل في عدم التدخل والتناسب. وقد انتهت الرابطة الأمريكية للصحة العالمية، فيما يتعلق بحالة التأثير على النظام الصحي في كوبا، إلى أن الحصار

"يسبب زيادة ملموسة في المعاناة... [حيث] يحرم المرضى من الأدوية الضرورية [و] الأطباء الذين

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي قلقنا الشديد بالفعل أن نجد أنفسنا اليوم مضطرين لأن نتناول مرة أخرى مسألة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ أكثر من أربعة عقود. وتعرب إندونيسيا، انطلاقاً من تفكيرها في هذه المسألة، عن تأييدها للآراء التي أعرب عنها الممثل الدائم لجامايكا، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويلزم، مع ذلك، أن نوجه بعض أسئلة صعبة وأن نجد حلاً واقعياً من أجل تسوية هذه المسألة بصفة نهائية. ومن ثم يتعين علي اجتماعنا هنا اليوم أن يسأل عما إذا كان للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا ما يبرره في عالم اليوم المتسم بالعولمة والترابط وعما إذا كان يتماشى مع روح تعددية الأطراف.

وفي هذا السياق نظرنا في تقرير الأمين العام (٢٠١٣/٦٠). فتلك الوثيقة تتيح لنا منظورين هامين بشأن هذه المسألة.

أولاً، نلاحظ أن ثمة رفضاً ومعارضة من الحكومات، وكلها أعضاء في الأمم المتحدة، لتطبيق هذا الحصار ذي الطابع الانفرادي الخارج عن الإقليم على كوبا. فهذا الحصار مناقض لميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع جميع مبادئ القانون الدولي المسلم بها. وهذا هو الاعتبار الرئيسي بالنسبة لإندونيسيا، كما يوضح ذلك تأييدها للقرار ١١/٥٩، الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي.

ثانياً، يؤثر الحصار المفروض على كوبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي، وخاصة الأطفال والنساء، كما يتبين من تقارير مختلف الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. وفي رأينا أن تلك الحالة ليست متمشية مع روح الشراكة العالمية من أجل التنمية،

الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ وسمح بتصدير الأغذية والدواء، رغم استبعاد التمويل الحكومي أو الخاص، وبشيء من التناقض، مع تعزيز الحظر على السفر، نتطلع إلى رفع أشكال الحصار والجزاءات المفروضة على كوبا. فأعمال الحظر تحول دون تحقيق سكان البلد المتضرر للتنمية الاقتصادية الاجتماعية بشكل كامل، مما يؤثر على الأطفال والنساء بصفة خاصة. كما تحول دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما فيها الحق في الغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية، في جملة أمور أخرى. ونرى أن تهمة بيئة اقتصادية قادرة على توفير الفرص المتساوية لجميع البلدان وتعزيزها ليسا أمراً مطلوباً فحسب، بل نرى أن المجتمع الدولي يلزمه أيضاً مضاعفة جهوده المبذولة لتهيئة مناخ خال من الجزاءات وأشكال الحصار.

وتعارض الهند اتخاذ البلدان تدابير انفرادية فيها مساس بسيادة بلد آخر، بما في ذلك المحاولات لتوسيع نطاق تطبيق قوانين بلد منها خارج إقليمه على غيره من الدول ذات السيادة. وتشير الهند إلى الوثائق الختامية التي اعتمدها مؤتمر القمة الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في كوالالمبور، بماليزيا، في عام ٢٠٠٣، والنداء الموجه بشأن هذا الموضوع في مؤتمر قمة بلدان مجموعة الـ ٧٧ في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وتحت المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

واسمحوا لي أن أشير إلى ما قاله النائب الذي لا يُقهر شي جيفارا ذات مرة: "من الممكن إيجاد عالم أفضل".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أقترح، ما لم يوجد اعتراض على ذلك، أن يقفل الآن باب الإدراج بقائمة المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذه المسألة.

تقرر ذلك.

وأعرب عن تقدير وفدي للأمين العام، السيد كوفي عنان، لتقديمه التقرير الشامل الوارد في الوثيقة A/60/213، والذي يعطي فيه مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في كوبا وصفا لآثار الحصار المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية على شعب كوبا. ويقول التقرير:

”وفي الأشهر الإثني عشر الماضية، لم يطرأ أي تغيير على الحالة، إذ استمر العمل بالتدابير التي استحدثت في إطار الحصار، بما تخلفه من تأثير سلبي. وقد أثرت هذه التدابير بصفة أساسية على شعب كوبا، ولا سيما أشد فئاته ضعفا.“ (A/60/213، الجزء الثالث، الفقرة ٢)

وبالرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها هذه الهيئة لمناسبة الولايات المتحدة تحسين علاقاتها مع كوبا، يلاحظ وفدي مع القلق أنها قد اتخذت خطوات إضافية في السنوات القليلة الماضية لتعزيز الحصار. وقد كان لتلك التدابير، التي نفذت خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، نتائج سلبية وخيمة على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعب كوبا.

ويؤكد وفدي مجددا دعوته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تأييد الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، لأن ذلك الحصار ينتهك معايير حرية التجارة والملاحة. والواقع أن التدابير من قبيل الواردة في قانون هيلمز - بيرتون تنتهك القانون الدولي. كما أن تلك الجزاءات الانفرادية، بغض النظر عن كونها انتهاكا للقانون الدولي، تخل بمبدأ العلاقات الودية والتعاونية بين الدول. ولهذا السبب دعت الجمعية العامة للولايات المتحدة الأمريكية في العام الماضي كما في الأعوام السابقة إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض انفراديا على كوبا.

على النحو المبين في الإعلان بشأن الألفية، وتوافق آراء مونتييري، وخطة تنفيذ جوهانسنبرغ.

والواقع أننا خلال اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في أيلول/سبتمبر، جددنا بشدة تأكيد تصميمنا على كفالة تحقيق الغايات والأهداف الإنمائية في توقيت مناسب وبشكل كامل، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل القضاء على الفقر.

ومن هذا المنطلق، سوف تصوت إندونيسيا تأييدا لمشروع القرار A/60/L.9، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتحت إندونيسيا على إظهار الاحترام الواجب لتساوي السيادة بين جميع الدول، تمشيا مع الصكوك القانونية الدولية. ويجب أيضا التمسك بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. علاوة على ذلك، ينبغي ألا يحول عائق دون حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

واسمحوا لي بالتشديد على أن استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لن يؤدي إلا للإبقاء على حالات التوتر الشديد بين هاتين الجارتين. وهذا لن يمضي بنا بالتأكيد بعيدا في إظهار التزامنا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقانون الدولي واحترامنا لها، وهي أسس لا غنى عنها لقيام عالم أكثر سلما ورخاء وعدلا.

لذلك، سأختتم بدعوة الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء نهجها الحالي وسياساتها تجاه كوبا، واتباع طريق الحوار والتراضي بدلا من ذلك.

السيد كابوما (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تأييد وفدي الكامل للبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وكما أشار وفدي في بيانات مختلفة، فإنه ينبغي اعتبار هذه السياسات والتدابير القسرية الانفرادية عوائق كبرى تحول بين المجتمع الدولي وبين سعيه في سبيل قضاياها ومصالحه المشتركة. واللجوء للحصار كأداة لتحقيق أهداف سياسية يقوض المناخ الدولي الملئم للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الذي تحاول منظومة الأمم المتحدة جاهدة تعزيزه.

وتدعو الفقرة ١٠٢ من خطة تنفيذ جوهانسبرغ الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير انفرادية تخالف القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعيق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادي والاجتماعية لسكان البلدان المتضررة، ولا سيما النساء والأطفال. وتشير نفس الفقرة كذلك إلى أن أي تدابير انفرادية من هذا القبيل تحول دون النهوض بأحوال الشعب المتأثر وتوجد عوائق دون تمتعه الكامل بحقوق الإنسان، بما فيها حق الجميع في التمتع بمستوى من المعيشة ملائم لصحتهم ورفاههم، وحقهم في الحصول على غذاء والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية.

وتنص الفقرة ١٠١ من خطة تنفيذ إعلان جوهانسبرغ على أنه ينبغي للدول أن تتعاون للنهوض بنظام اقتصادي دولي داعم ومفتوح يؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان. وتضيف أنه ينبغي ألا تشكل تدابير السياسة التجارية للأغراض البيئية وسيلة للتمييز التعسفي وغير المبرر في التجارة الدولية.

ولدى استعراض تقرير الحكومة الكويتية، المدعم بالعديد من الأرقام، من الصعب أن يتصور المرء الأثر التخريبي الكبير المترتب على الحظر المفروض في كل مناحي حياة تلك الأمة، بما في ذلك الصحة والاقتصاد والتعليم والتجارة والسياحة والطيران المدني والنشاطات الثقافية وحتى

ولا تزال حكومة بلادي ملتزمة بتعزيز الاحترام العالمي للقانون الدولي في إدارة كافة أشكال العلاقات بين الدول ذات السيادة. ووفقا للقرار ١١/٥٩ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، فقد أعرب ٨٥ بلدا، منهم بلدي، كتابة عن معارضتهم استمرار الحظر. إضافة إلى ذلك، توفر منظومة الأمم المتحدة بعض المعلومات فيما يتعلق بالأثر السلبي للحصار على برامج الأمم المتحدة الإنمائية في كوبا. وبما أن الحصار يشمل جميع التكنولوجيات والمواد القادمة من الولايات المتحدة، فإن تكلفة تقديم الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية لكوبا قد أصبحت باهظة. والنتيجة في النهاية هي أن هذه البرامج، الموجهة إلى أشد الفئات ضعفا، لا تنفذ قط. ومن ثم فالحاجة ماسة إلى علاج الحالة دون مزيد من المراوغة.

وبالنظر إلى ما جاء في تقرير الأمين العام، فسوف تصوت زامبيا مرة أخرى مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/60/L.9، وتحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

السيد أغازادة (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم

بالانكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام على تقريره (A/60/213) في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". كما أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل جاميكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتعكس محتويات القرار ١١/٥٩، والأصوات المؤيدة له البالغ عددها ١٧٩ صوتا، بوضوح موقف المجتمع الدولي إزاء الحصار الطويل الأمد المفروض على كوبا. ومن الواضح وضوح الشمس أن الحصار يشكل انتهاكا للمبادئ المتفق عليها دوليا لتنظيم العلاقات بين الدول، كالتساوي في

منذ وقت طويل رمز المقاومة الشجاعة للضغط القوي من السيطرة الأجنبية.

بيد أن مما يبعث على المرارة أن نفهم أنه في الوقت الذي تتجه فيه عيون شعوب العالم إلى حكوماتها آملة أملا حقيقيا في أن يكون بمقدور المجتمع العالمي أن يتحد لمكافحة التهديدات الحقيقية - ليست الزائفة - نضطر إلى تناول عقائد ونُهج الحرب الباردة التي عفى عليها الزمن. وبحس من المرارة والأسف نشهد المحاولات المستمرة من جانب أقوى دولة في العالم لتكسر بالقوة إرادة الشعب الكوبي ولتحمله على العيش وفقا لقوانينها وطرقها.

لا يكمن نبل القوة في الإصرار الأعمى على أن واحدا محق أو في التنمر على الأصغر والأضعف. نبل القوة الحقيقي يكمن في إظهار الحكمة وفي الاعتراف بالأخطاء وفي إدراك الطبيعة الجديدة للعالم الذي حولنا - عالم مترابط ومتكافل ومعقد وهش. عاشت كوبا.

السيد شينغينغ (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): بينما تؤيد ناميبيا البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين أود أن أدلي ببضعة تعليقات باسم بلدي.

منذ ١٩٩١ فإن الجمعية العامة، عن طريق قراراتها بشأن البند قيد النظر، رفضت على الدوام الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا ودعت دوما إلى إنهائه. يضر الحصار باقتصاد كوبا وبشعبها، وخصوصا النساء والأطفال. ولذلك من سوء الحظ أن الحصار، بعد ١٤ سنة، لا يزال كما هو وأن هذه المسألة لا تزال قيد نظر الجمعية العامة.

ووفد بلدي رأى دوما أن الحظر ضد كوبا يتناقض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وإعلان الألفية. ولا يزال الحصار يسبب ضررا من المتعذر تعويضه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الكوبي

الألعاب الرياضية. هذه السياسات والتدابير، التي لا تتبع إلا من التعصب والعداء حيال نظم سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى، ستواصل بهدوء زيادة التباينات وتوسيع الفجوات بين الأمم وهي تتعارض مع سياسة حماية حقوق وكرامة الإنسان.

وفي فجر القرن الحادي والعشرين فإن اللجوء إلى تدابير اقتصادية قسرية وغير مبررة ضد دول أخرى على أساس ملاحظات سياسية غير مقبول لدى المجتمع الدولي. والتطبيق المتجاوز للحدود الإقليمية لقوانين داخلية من قبيل قانون هيلمز - بيرتون وقانون داماتو يوجد بيئة معادية في العلاقات الدولية ويؤثر تأثيرا ضارا بالسلم والأمن العالميين. وتلك القوانين السياسية ذات الآثار الاقتصادية تستمر في تقييد الاستثمار والتجارة والعمالة ونقل التكنولوجيا وتوقعات النمو الاقتصادي للبلدان المستهدفة وأيضا للبلدان الأخرى التي تتعامل مع البلد المتضرر.

ومن الجدير بالملاحظة أن جميع البلدان أعادت التأكيد، في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا، على التزاماتها بالجهود الرامية إلى ضمان قدرة البلدان النامية على المشاركة التامة في نظام التجارة العالمي ابتغاء الوفاء باحتياجاتها في ميدان التنمية الاقتصادية. لتتقيد بالتزاماتها الجديدة ولننص جميع التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): باعتزاز ومرارة تضيف بيلاروس صوتها إلى مطالبات المجتمع الدولي بأن ترفع الولايات المتحدة الحصار المفروض على كوبا الآن.

ونعز بالوقوف إلى جانب شعب بلد صديق في لحظة عصيبة في تاريخه. ونعز بقدرتنا على تأييد بلد يشكل اسمه

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): أود أن أستهل بياني بالتعبير عن انضمام بلدي إلى البيان الذي ألقاه ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد أكدت مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة على حق الدول في ممارسة سيادتها على أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ويفترض بأعضاء الأمم المتحدة كافة، ولا سيما الدول الكبرى، أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة الذي يشكل دستور هذه المنظمة ومرجعها الأول والأخير. إن الحظر الأحادي الطرف والتدابير الجديدة الرامية إلى إحكام الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يتعارضان مع مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك المبادئ التي يتضمنها الميثاق، خصوصاً مبادئ تساوي السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

إن هذا الحصار المفروض على كوبا منذ ما يزيد على أربعة عقود عرّض كوبا لشتى أنواع الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعمّق معاناة الشعب الكوبي، ولا سيما الأطفال منهم وكبار السن. كما أثر الحصار على الجهود الحثيثة التي يبذلها الشعب الكوبي لتحقيق رفاهه وازدهاره. ولا يزال الحصار يتسبب بإلحاق الضرر ليس بالاقتصاد الكوبي فحسب - الذي تجاوزت خسائره ٨٢ مليار دولار - وإنما أيضاً بالتنمية الاجتماعية والثقافية للشعب الكوبي، وحرمان الشعب الكوبي من الفرص والمنافع العائدة من التجارة. وينتهك الحصار انتهاكاً مباشراً الحريات الأساسية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، بما في ذلك الحق في العيش والتنمية.

ويعرب وفدي عن تقديره لحرص كوبا المستمر على إجراء حوار بناء مع الولايات المتحدة لتسوية جميع المسائل الخلافية بين الطرفين على أساس المساواة في السيادة،

بالنظر إلى أنه يحرمه من الفرص والفوائد النابعة من التجارة الحرة.

وقانونا توريتشيللي وهيلمز - بيرتون يتجاوزان بطابعهما الحدود الإقليمية، وبالتالي يتعارضان مع الحقوق السيادية لكوبا وينتهكان مبادئ وقواعد النظام التجاري الدولي. ولا يمكن أن يُدعى الحصار الأحادي شأنًا ثنائيًا حصراً لأنه يؤثر أيضاً في العديد من البلدان والمواطنين والشركات في دول أخرى.

ونحن على اقتناع بأن سكان البلدين المتجاورين سيستفيدون لو طُبعت العلاقات وأزيلت القيود بينهما. ولذلك ينبغي لحكومة الولايات المتحدة أن تصغي إلى النداء الموجه من المجتمع الدولي بإنهاء الحصار وبذلك يجري النهوض بالعلاقات الطيبة وحسن الجوار مع حكومة وشعب كوبا الصديقين.

ونرى أن جميع حقوق الإنسان - سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اقتصادية - لا يمكن فصل بعضها عن بعض. إنها تشمل الحقوق في الحصول على الغذاء والطب والتعليم، والتنمية في المقام الأول. عن طريق الحصار يحرم شعب كوبا من حقوق الإنسان الجوهرية الأساسية هذه لمجرد اختياره نظاماً سياسياً مختلفاً. وفي ظل هذه الخلفية ستصوت ناميبيا مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/60/L.9

بشأن ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونفعل ذلك إعراباً عن تضامننا مع شعب كوبا الذي أيدنا وقت حاجتنا، حينما كانت ناميبيا تكافح من أجل نيل استقلالها والذي لا يزال يؤيدنا ونحن نتصدى لمسائل مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

هذه العقوبات من خلال القانون الذي سنته الولايات المتحدة المسمى بقانون هيلمز - بيرتون، والذي يتجاوز بولايتيه التشريعات الوطنية ليمس سيادة دول أخرى تتعامل مع كوبا، مما يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومبادئ القانون الدولي.

على الرغم من المناشدات المتكررة في الماضي لم تتخذ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن أي إجراء لتلبية رغبات المجتمع الدولي. وما زالت تعمل معتمدة وبعناد على الاستمرار في الموقف الخاطئ وتجاهل المطالب العادلة للمجتمع الدولي. وإضافة إلى ذلك، اتخذت سلطات الولايات المتحدة تدابير جديدة لتجديد الحصار على تلك الدولة ذات السيادة والمستقلة.

وفي هذا الصدد، يعمل وفدي على أن تزال جميع أشكال الحصار المفروضة من الولايات المتحدة على كوبا وأن يلقى صوت المجتمع الدولي، الذي تعبر عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها، احترام الولايات المتحدة الأمريكية والتزامها الكامل به. وانطلاقاً من ذلك فإن سورية ستصوت مؤيدة لمشروع القرار المعروض علينا.

السيد تورو جيمينيس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إننا مقتنعون بأن صون السلام والأمن الدوليين يتطلب أن تركز العلاقات بين الدول - بصرف النظر عن إيديولوجياتها - على تقييد صارم بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وتكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية القول إنه لا يوجد، ولن يكون هناك، نموذج واحد للتنمية أو نموذج واحد للديمقراطية لجميع شعوب العالم. ونظراً لذلك الواقع الذي لا جدال فيه وللاحترام الذي يستحقه من المجتمع الدولي، يجب على الدول الأعضاء في هذه المنظمة الحكومية الدولية أن تؤكد باستمرار على

والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حسن الجوار. ويرى وفدي أن تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا يصب في مصلحة شعبي البلدين. ويؤكد بلدي على حق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمحض إرادتها، وفقاً لما تقتضيه الشرائع الدولية.

إن تأييد ١٧٩ دولة للقرار في العام الماضي يؤكد أن المجتمع الدولي يرى ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا. وهو تأكيد أيضاً على ضرورة احترام النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تختارها كل دولة بمحض إرادتها، وفي ضوء المصالح الوطنية التي تراها ملائمة لها.

ونشير في هذا الصدد إلى إعلان رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز الذي طالب مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. كما عبر عن قلقهم من توسيع الحصار المفروض على كوبا واستمرار التدابير التشريعية الجديدة التي تقود إلى تقوية الحصار. كما نشير إلى اتفاق البلدان النامية في قمة الجنوب الثانية لمجموعة الـ ٧٧ والصين، التي انعقدت في قطر، بالدوحة، في شهر حزيران/يونيه الماضي، حيث رفضت القمة رفضاً قاطعاً فرض أية قوانين وأنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الوطنية. كما رفضت جميع الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية. وأعربت القمة عن قلقها العميق إزاء ما يترتب على الجزاءات الاقتصادية من آثار سلبية على القدرة الإنمائية في البلدان المستهدفة، ووجهت نداءً خاصاً باسم جميع قادة البلدان النامية لرفع الحصار المفروض على كوبا فوراً.

لقد عبر المجتمع الدولي مراراً عن رفضه لاستمرار العقوبات من جانب واحد على كوبا، وعن رفضه توسيع

وعاشوا في ظل العقوبات الاقتصادية الصارمة التي فرضتها على كوبا إدارات أمريكا الشمالية المتعاقبة.

وفي العقود الأربعة الماضية، كلف حظر الولايات المتحدة الشعب الكوبي أكثر من ٨٠ مليار دولار. وهذه الأرقام تعبر ببلاغة عن الحاجة إلى العدل، مع أنها لا تشمل ٥٤ مليار دولار من الأضرار المباشرة التي تسبب بها التخريب والأعمال الإرهابية، المحرض عليها والممولة من أراضي الولايات المتحدة.

إن قبضة الولايات المتحدة الخانقة للاقتصاد الكوبي وللمجتمع الكوبي كلفت البلد ٢,٧٦٤ بليون دولار، في عام ٢٠٠٤ وحده.

ولولا الحظر لكان الشعب الكوبي على مدى العقود القليلة الماضية قد وفر مبلغ ١٣٤ مليون دولار إضافية، تنفق على التعليم وحده.

وجمهورية كوبا محرومة من النفاذ إلى أقرب الأسواق إليها، مما يعيق تنميتها الاجتماعية والثقافية. ويضاف إلى الواردات اللازمة لتنميتها عبء زائد يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة، لقاء تكاليف النقل، لأن موردي بضائعها بعيدون عنها كل البعد.

والحظر التعسفي المنظم، المفروض على جمهورية كوبا منذ ١٩٦٢، هو ممارسة للقوة من طرف واحد، تتنافى مع النظام القانوني الدولي وتناقض الإطار الذي يحدد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول كحق من الحقوق الأساسية، وكطريق إلى السلام والتعاون وحسن النية والاحترام المتبادل.

ولكن شعب كوبا وحكومتها الشرعية لم ينجحوا من ذلك العدوان بشجاعة ونزاعة وحسب؛ بل أصبحوا أقوى أيضاً، وعززوا من خلال الشدة روحهما الثورية. لقد أثبتنا

مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، والسيادة الوطنية.

ما فتئت أصوات ساخطة كثيرة تعلو في جميع أنحاء العالم منذ ٣ شباط/فبراير ١٩٦٢، عندما فرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حصاراً إجرامياً - عدواناً جائراً وعملاً مزعزعا للاستقرار وغير مبرر من أعمال الحرب - ضد الشعب الكوبي، الذي كان ولا يزال يمارس بصورة تامة حقه في تقرير المصير الذي نعرفه جميعاً بالثورة الكوبية. والغرض من ذلك العمل - الذي يمكن اعتباره إبادة جماعية - لم يكن سوى إضعاف دعم الشعب الكوبي للثورة بالسعي إلى ثنيه، من خلال معاناته، عن مواجهة الصعوبات التي اعترضته في عملية التغييرات الثورية والتقدم الذي لا يمكن وقفه في كوبا على مدى السنوات الـ ٤٤ الماضية.

واليوم سنعتمد في هذا المنتدى العالمي مرة أخرى - كدأبنا منذ عام ١٩٩٢ - مشروع قرار يعرب عن ضمير المجتمع الدولي ونبذه للحظر. ما هي الحجج التي يمكن لنا أن نسوقها نحن الذين نؤمن بالحرية والعدالة والسلام وتعددية الأطراف؟ كيف يمكننا كفالة أن يدعن هذا الحصار غير الشرعي وغير الأخلاقي، والمهلك والمستبد عن قصد، للسخط الدولي الذي ما فتئ يطالب من دون كلل بتحقيق العدالة منذ سنوات؟

وربما تمكننا بضعة أمثلة توضح ما يتسم به هذا الحصار من سخافة لا تعقل من الاستنجاد بضمير الإنسانية الدولية الجديدة، حتى يمكن للعدالة الدولية أن تسود في النهاية.

انقضت ست وأربعون سنة منذ أن بدأت حكومة الولايات المتحدة سياستها العدائية ضد شعب كوبا. وقد ولد أكثر من ٧٠ في المائة من سكان كوبا بعد ذلك التاريخ،

وعلاوة على ذلك، من رأي اتحاد ميانمار أن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يؤثر تأثيراً سلبياً في الشعب الكوبي، ولن تكون له إلا عواقب وخيمة على الأطفال والنساء والمسنين على نحو خاص. ونحن نتضامن تضامناً كلياً مع شعب كوبا. ولا نعتقد ميانمار أن هذه التدابير ستعزز بأية حال السلم والاستقرار في المنطقة.

وتشارك ميانمار بحماسة في الدعوة الموجهة من المجتمع الدولي إلى الولايات المتحدة لوضع حد للحظر والعقوبات المفروضة على كوبا. ولذلك، سيصوت وفدي مؤيداً لمشروع القرار، مثبتاً بذلك معارضتنا الشديدة للقواعد والأنظمة التي تترتب عليها آثار تتعدى حدود الولاية الوطنية، لأنها تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

السيد أبو راوي (الجمهورية العربية الليبية): أود في البداية أن أضف صوتي إلى من سبقوني في تأييد البيان الذي ألقاه مندوب جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بهذا البند.

إن فرض العقوبات وتدابير الحصار لم يكن، ولن يكون وسيلة حل الخلافات بين الدول. وقد نص ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة على السبل الملائمة لحل كل الخلافات الثنائية، وهي الحوار والمفاوضات على أساس المساواة الكاملة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وهذا التوجه، الذي أكدته الدول الأعضاء مراراً وتكراراً يجب الامتثال له دون إبطاء، لأنه يجسد المنطق ويلتزم بقواعد القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، يقدم رسالة واضحة، هي أنه لا يمكن التقدم في سبيل إحلال السلام الشامل وتطوير العلاقات الودية بين الدول وبلوغ مستويات أعلى في مجال التنمية، إلا بإرساء تعاون دولي يركز على الاحترام المتبادل لسيادة الدول، أياً كان

قدرة إبداع اجتماعي عظيمة على كل الصُّعد، وتضامناً مع بقية الشعوب، ورفداً المجتمع الدولي بالشعور بالكرامة.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية ترفض بشدة وبصورة قاطعة سن أي دولة أو تطبيقها لقوانين ذات مفعول يتعدى أراضيها، ولا تحترم سيادة الدول. ويكرر وفدنا وبلدنا - ونحن نقف إلى جانب جمهورية كوبا حكومة وشعباً، مستلهمين روح بوليفار ومارتي التي جعلت منجزاتنا ممكنة - معارضتنا للحظر التعسفي الانفرادي المفروض على كوبا. ولذلك، سنصوت مؤيدين لمشروع القرار (A/60/L.9) المعروض على الجمعية.

السيد شوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي كل التأييد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجامايكا، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد تم التعبير بوضوح عن إرادة المجتمع الدولي فيما يتعلق بضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ١١/٥٩ بأكثرية ساحقة، مكونة من ١٧٩ صوتاً مؤيداً.

ويرى اتحاد ميانمار أن تسن الدول الأعضاء وتطبيقها قوانين وأنظمة تمس آثارها الخارجية عن نطاق أراضيها بسيادة دول أخرى وبما للأشخاص الخاضعين لولايتها من مصالح مشروعة، علاوة على حرية التجارة والملاحة، يمثلان انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة شكلاً ومضموناً، ولنص وروح مبادئ القانون الدولي المعتمد من الجميع.

وميانمار واحدة من الدول الخمس التي بادرت بالدعوة إلى مبادئ التعايش السلمي الخمسة؛ وهي بصفتها هذه، تحترم بدقة مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحرية التجارة والملاحة الدولية.

السيد بيرث روكي (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن هذا اليوم يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة التي تصوت جمعيتها العامة للمرة الرابعة عشرة على التوالي على مشروع قرار مقدم من كوبا (A/60/L.9)، بشأن البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ذلك أن الجمعية العامة لن تبت فحسب في مسألة تهم كوبا، بل إنها أيضا ستصوت لصالح مبادئ القانون الدولي وقواعده، ضد تطبيق القوانين خارج الحدود الوطنية، ودفاعا عن حقوق الإنسان للكوبيين والأمريكيين ومواطني جميع الدول الـ ١٩١ الممثلة في هذه الجمعية.

وحقيقي أن حكومة الولايات المتحدة تجاهلت نداءات المجتمع الدولي المتكررة وشبه الإجماعية، وأن الرئيس بوش، على الأرجح، سيواصل تشديد الحصار الذي هو أصلا أطول وأقسى أنواع الحصار التي شهدتها التاريخ، ولكن ذلك لا ينتقص من الأهمية القانونية والسياسية والمعنوية والأخلاقية لهذا التصويت. فلم يحدث من قبل أن طُبق هذا الحصار بهذا القدر من الضراوة والوحشية الذي شهدناه في الشهور الـ ١٨ الأخيرة. ولم نشهد من قبل مثل هذا الاضطهاد القاسي الذي لا يعرف الرحمة، والذي تمارسه إدارة الولايات المتحدة ضد الاقتصاد الكوبي وحقوق الكوبيين في حياة سوية، والعيش في كرامة.

ومنذ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، عندما وقع رئيس الولايات المتحدة مخططه الجديد لضم كوبا، شهدنا تصعيدا هستيريا غير مسبوق في إنفاذ تدابير جديدة وعدوانية، بما في ذلك التهديد باستخدام القوة المسلحة ضد كوبا واضطهاد مواطنين وشركات، لا من كوبا وحدها، بل أيضا من الولايات المتحدة ذاتها وبقيّة العالم.

حجمها، وعدد سكانها ومستوى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية أو طبيعة نظامها السياسي والاقتصادي.

لقد عانى الشعب الكوبي ولا يزال يعاني حصارا جائرا منذ أكثر من أربعة عقود، أدى بالنتيجة إلى أضرار بالغة يصعب حصرها، طالت الشعب الكوبي، بما في ذلك أضعف الفئات، كالأطفال والنساء والمسنين؛ وحد أيضا من قدرة الإدارة الكوبية على استيراد المواد الغذائية والمستلزمات الزراعية والمعدات الطبية والأدوية اللازمة لعلاج المرضى.

لقد أكد المجتمع الدولي بشكل لا يقبل الشك رفضه القاطع للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وعلى غيرها من الدول والشعوب، من خلال اتخاذ العديد من القرارات الدولية التي صدرت عن الجمعية العامة في الخصوص.

إن استمرار هذه الإجراءات الجائرة التي تطال آثارها بلدانا معينة، وتتعدها في أحيان كثيرة إلى أطراف ثالثة، لا يؤدي في النهاية إلا إلى زيادة المعاناة الإنسانية، وتعميق جذور الخلاف والكرهية بين الشعوب ذات المصالح المترابطة، الأمر الذي يتطلب النظر بواقعية وعقلانية في إيجاد حلول ملائمة وحضارية تضمن عدم المساس بحقوق الإنسان.

إن الجماهيرية تؤكد دعمها لمشروع القرار المقدم من كوبا والمعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، ودعمها أيضا لكل الجهود الدولية التي تهدف إلى إلغاء مثل هذه الإجراءات الانفرادية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فليبي بيرث روكي، وزير خارجية كوبا، ليعرض مشروع القرار A/60/L.9.

وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وفي انتهاك صارخ وصفيق للوائح الدولية التجارية وبراءات الاختراع، تم حبك وتنفيذ مخطط قانوني لحرمان كوبا من حقوقها في الاسم التجاري (كوهيبا) لأفخر أنواع السيجار الكوبي.

وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، صدر حكم بإدانة المواطن الأمريكي ستيفان برودي، الرئيس السابق لشركة "بيورولايت"، الذي كان مكلفا بأن يبيع لكوبا مادة الراتينج المؤين لمعالجة وتطهير المياه في قنوات مائية في كوبا.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أصدر الرئيس بوش تعليمات لوزارة الخزانة بصرف ما يزيد على ١٩٨ ٠٠٠ دولار من الأموال الكوبية المجمدة دون وجه حق في مصارف الولايات المتحدة، نزولا على واحد من أكثر الطلبات مخالفة للشرعية، مقدم بقصد الإضرار بكوبا من جانب الجماعات المتطرفة العنيفة التي تتخذ ميامي مقرا لها، والتي تدبر خططاً إرهابية ضد كوبا في ظل إفلات مطلق من العقاب.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وكما حدث من قبل، مُنع المديرون الجدد للمؤسسة الكندية "شرية إنترناشيونال" من دخول الولايات المتحدة، وكذلك أقاربهم، بموجب أحكام قانون هيلمز - بيرتون. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥ أيضاً، عمد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى تشديد الخناق على المجموعات - بل وحتى على المنظمات الدينية - التي كانت يجوز لها تراخيص للسفر إلى كوبا.

وفي عام ٢٠٠٤، فرضت حكومة الولايات المتحدة غرامات على ٣١٦ من مواطني الولايات المتحدة والمقيمين فيها لانتهاكهم أحكام الحصار. وبلغ العدد ٥٣٧ غرامة بحلول ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وفي سنة ٢٠٠٤ فإن شركات ومؤسسات مالية ومنظمات غير حكومية بلغ مجموعها ٧٧ من الولايات

فمثلاً، في أيار/مايو ٢٠٠٤، فُرضت غرامة بلغت ١٠٠ مليون دولار على المصرف السويسري "يو بي إس" (UBS)، وهي أكبر غرامة على الإطلاق تُفرض على كيان مصرفي لانتهاكه، زعماً، الجزاءات المفروضة على كوبا.

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بعد أن بلغ الضلال والعبث ذرى جديدة، تم تشديد ما يُسمى النظم الخاصة بمراقبة الأصول الكوبية، وتقرر أن مواطني الولايات المتحدة أو المقيمين الدائمين فيها لا يمكنهم، قانوناً، شراء منتجات كوبية الصنع في بلد ثالث، بما في ذلك التبغ والكحول - ولا حتى للاستخدام الشخصي خارج البلاد. والعقوبات المترتبة على انتهاك تلك النظم يمكن أن تصل إلى مليون دولار غرامة للشركات، و ٢٥٠ ٠٠٠ دولار غرامة للأفراد، والسجن لمدة تصل إلى ١٠ سنوات. ولأول مرة في التاريخ، سيُمنع الأمريكيان من تدخين سيجار كوبي أو شراء زجاجة من الروم الكوبي "هافانا كلب" الذي لا منافس له، حتى لو كان ذلك أثناء وجودهم في بلد آخر. وتحت باب الجنون، ينبغي أن يسجل هذا الحظر الوحشي في موسوعة "غينيس" للأرقام القياسية العالمية.

وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وفي عمل عدواني لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات المالية الدولية، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية إنشاء "فريق للملاحقة الأصول الكوبية". إن مجرد وجود فريق بهذا الاسم ينبغي أن يكون أمراً محرّجا لرئيس أقوى أمة على وجه الأرض.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوضع تفسير جديد لأنظمة السفر، بغرض منع مواطني الولايات المتحدة من الاشتراك في الاجتماعات التي تُعقد في كوبا وترعاها وتنظمها وكالات الأمم المتحدة التي يقع مقرها في الولايات المتحدة، ما لم يحصلوا سلفاً على ترخيص من حكومة الولايات المتحدة.

بسر أعلى بثلاثة أضعاف من السعر الذي تحصل كوبا عليه اليوم. وكان يمكنها أيضا أن تبيع أتيروميكسول كل سنة يساوي ١٨٠ مليون دولار لو حصلت على واحد في المائة فقط من مبيعات العقاقير المقللة للكولسترول في الولايات المتحدة. ووفقا لحرري صحيفة "هارفارد إنترناشيونال ريفيو" فإن أتيروميكسول هو أفضل دواء موجود مقلل للكولسترول.

وفضلا عن ذلك في السنة الماضية كان في إمكان كوبا أن تصدر إلى الولايات المتحدة رَمّ نادي هافانا بمبلغ ٣٠ مليون دولار تقريبا ومنتجات التبغ بما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار. وبالمثل لا يمكن لكوبا أن تستورد من الولايات المتحدة سلعا غير المنتجات الزراعية - ولا يتم هذا الاستيراد إلا تحت قيود كثيرة ومجددة.

ولا تستطيع كوبا أن تتلقى أي سياحة من الولايات المتحدة. في سنة ٢٠٠٤ كان في إمكان كوبا أن تحصل على ما يزيد عن مليار دولار لو تلقت ١٥ في المائة فقط من السياح الأمريكيين الـ ١١ مليون الذين سافروا إلى منطقة البحر الكاريبي. وتنبأ بضع دراسات نشرت في الولايات المتحدة سفر مليونين إلى أربعة ملايين مسافر من الولايات المتحدة إلى كوبا لو رفع الحصار.

وبسبب الحصار لا يمكن لكوبا أن تستعمل دولار الولايات المتحدة في صفقاتها في الخارج وليست لدى كوبا إمكانية الوصول إلى الاعتماد المالي، ولا يمكنها القيام بعمليات مع المؤسسات المالية للولايات المتحدة أو مؤسساتها الفرعية أو حتى المؤسسات الإقليمية أو المتعددة الأطراف. وكوبا هي البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي لم يتلق أبدا، خلال ٤٧ سنة، قرضا من البنك الدولي ومن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

المتحدة وبلدان أخرى قد غُرمت بسبب انتهاك الحصار حول كوبا. وإحدى عشرة منها شركات أجنبية أو شركات متفرعة عن شركات من الولايات المتحدة في المكسيك وكندا وبنما وإيطاليا والمملكة المتحدة وأوروغواي وجزر البهاما. وشركات سبع أخرى، بما في ذلك آبيريا وأليطاليا وخط طيران جامايكا ودايوو، فرضت جزاءات عليها لأن شركاتها الفرعية في الولايات المتحدة انتهكت، وفقا لما ذكرته حكومة الولايات المتحدة، قوانين الحصار.

وسفر المواطنین الأمريكيين إلى كوبا من كانون الأول/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ قل بنسبة ٥٥ في المائة بالمقارنة بنفس الفترة في ٢٠٠٣، قبل قيام الرئيس بوش بوضع جزاءات جديدة. وفي حالة الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة انخفض بنسبة ٤٩ في المائة عدد الذين يسافرون مباشرة إلى كوبا.

والتبادلات الثقافية والرياضية والأكاديمية والطلابية والعلمية، وأيضا الروابط بين الكوبيين على جانبي مضائق فلوريدا، استهدفها على نحو خاص العدوان المناوئ لكوبا الذي تشنه هذه الإدارة. وسفر الأعمام والعمات والأحوال والخالات وأبناء وبنات العم والخال وغيرهم إلى كوبا محظور بحجة أنهم لا ينتمون إلى العائلة.

والحصار كلف شعب كوبا، خلال السنوات الـ ٤٧ هذه، ما يزيد عن ٨٢ مليار دولار. ولا يوجد في كوبا نشاط اقتصادي أو اجتماعي لم يعان من نتائج الحصار. ولا يوجد للكوبيين حق من حقوق الإنسان محمي من عدوان الحصار.

وبمقتضى الحصار لا تستطيع كوبا أن تصدر أي منتج إلى الولايات المتحدة. وبالنظر إلى قرب كوبا فإنه كان يمكنها أن تصدر إلى الولايات المتحدة كل سنة أكثر من ٣٠.٠٠٠ ألف طن من النيكل أو مليون طن من السكر

متفرعة عن شركات الولايات المتحدة التي تتخذ لها بلدانا أخرى مقار لها أن تتجر مع كوبا.

وجزاء من المعدات والمواد لمراكز كوبا للأبحاث الحيوية التكنولوجية، التي تنتج فعلا لقاحات علاجية ضد السرطان، زودته شركة فارماسيا من السويد. وتلك الشركة بيعت لإميرشام البريطانية التي انتقلت بدورها السيطرة عليها إلى جنرال إلكتريك من الولايات المتحدة؛ وبعد ذلك، أبلغت شركة جنرال إلكتريك هاتين الشركتين بإعطائهما مهلة أسبوع لإنهاء كل الاتصالات بكوبا. وحينما اشترت شركة أمريكية أورو روجو البرازيلية ألغت الأولى كل مبيعات الشركة الثانية من اللحوم المعلبة لكوبا، تلك اللحوم التي كانت وجهتها المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصف ذلك جزءا من مشروع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

لم تكن هذه أسلحة للدمار الشامل، ولم تكن هذه مخدرات أو منتجات محظورة؛ كان ذلك لحما كان المقصود منه أن يتناولوه المرضى المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كجزء من برنامج وضعته الأمم المتحدة. هذه الببوع حُظرت، والشركات التي حاولت أن تكون لها تجارة طبيعية مع كوبا تم اضطهادها، مما شكل انتهاكا لقانون بلدنا، وأيضا للقوانين التجارية لبلدان أخرى. إن شركة تشيرون لم تبع شيئا من منتجاتها الطبية لكوبا منذ العام الماضي، عندما دفعت غرامة بقيمة ١٦٨ ٠٠٠ دولار لأن إحدى شركاتها الفرعية الأوروبية صدرت إلى كوبا لقاحين للأطفال. ولم تكن تلك أسلحة نووية أو صواريخ استراتيجية، بل مجرد لقاحين للأطفال.

وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ألغى البنك الكاريبي الدولي الأول لجزر البهاما معاملاته مع كوبا في ظل تهديد حكومة الولايات المتحدة. وأعلنت الشركة المصرفية

ولو لم يكن الحصار سوى مسألة ثنائية بين كوبا والولايات المتحدة لكان فعلا أمرا خطيرا جدا بالنسبة إلى بلدنا الصغير. ولكنه أكثر من ذلك كثيرا. إن الحصار حرب اقتصادية تُشَن بتحمس لا نظير له على نطاق عالمي. والحصار هو أيضا التطبيق المتخطي للحدود الإقليمية لقوانين الولايات المتحدة ضد البلدان التي يمثلها أعضاء الوفود هنا في الجمعية العامة وهو بالتالي انتهاك خطير للقانون الدولي.

والآن يتعين على كوبا أن تذلل عقبتين جديدتين: الغطسة الإمبريالية للرئيس بوش، التي أبعدته أكثر من أي شخص آخر في هذا الجنون، والعولمة المتزايدة لاقتصاد الكوكب.

لماذا؟ لأن الولايات المتحدة تسيطر على نصف الشركات عبر الوطنية تقريبا على الكوكب، بما في ذلك ثمان من أكبر عشر شركات. وتمتلك الولايات المتحدة أيضا ربع الاستثمارات المباشرة الأجنبية وتستورد ٢٢ في المائة من السلع التي يتم الاتجار بها في كل أنحاء العالم.

وتمتلك الولايات المتحدة ١١ من أكبر ١٤ شركة عبر وطنية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمثل زهاء ٨٠ في المائة من التجارة الإلكترونية في العالم. ومن الشركات الصيدلية العشر المسؤولة عن زهاء نصف بيوع الأدوية في العالم خمس من الولايات المتحدة وبعض هذه المنتجات من أنواع لا مثيل لها.

وبالتالي فإن فضاء كوبا الاقتصادي الخارجي تضيقه استثمارات شركات بلدان أخرى في الولايات المتحدة. وكل دمج أو اقتناء للشركات يؤدي إلى نشوء تحدٍّ آخر لبلدنا الصغير - تحدٍّ لا يمكن في أغلب الأحيان التغلب عليه لأنه يتعين علينا أن نجد موردا جديدا أو سوقا جديدة لمنتجاتنا.

دعونا نذكر بالمواد المتخطية للحدود الإقليمية للحصار: بمقتضى قانون توريتشيللي يحظر على شركات

ويمنع الحصار شركات تابعة لبلدان ثالثة يمثلها المندوبون إلى الجمعية العامة من تصدير أي منتج أو قطعة من المعدات إلى الولايات المتحدة إذا احتوت على أية مواد خام من كوبا. ولا تستطيع أي شركة في العالم من تصدير الحلويات إلى الولايات المتحدة إذا احتوت على سكر من كوبا. ولا تستطيع أي شركة في العالم من تصدير السيارات أو المعدات الأخرى إلى الولايات المتحدة إلا إذا أثبتت أولاً أن المواد المستخدمة في صنعها لا تحتوي على النيكل الكوبي.

ويمنع الحصار السفن من دخول موانئ الولايات المتحدة إذا كانت تلك السفن قد نقلت البضائع من وإلى كوبا. وليس المقصود هنا سفنا أمريكية، بل سفنا تابعة لبلدان يمثلها المندوبون إلى الجمعية العامة. ولا يمكن لتلك السفن أن تذهب إلى الولايات المتحدة إذا دخلت أولاً ميناء كوبا. هذا هو قانون توريسيلي، الذي وقَّعه الرئيس بوش الأب في عام ١٩٩٢.

ووفقاً لقانون هيلمز - برتون يمنع الحصار الشركات التابعة لبلد ثالث من توظيف استثمارات في كوبا، بزعم أنها تتصل بممتلكات قد تكون موضع مطالبة بملكيته من جانب الولايات المتحدة. ولذلك فإن الجزاءات ما زالت مفروضة على مدراء تنفيذيين لشركة تشيريت الدولية الكندية، ونتيجة لذلك التهديد، انسحبت شركة سوبر كلوبز السياحية من جامايكا في العام الماضي من كوبا.

ويخالف الحصار أيضاً الحقوق الدستورية للشعب الأمريكي. فهو يمنع الأمريكيين من السفر إلى كوبا ومن التمتع بثقافتنا ومن التعامل الحر مع الشعب الكوبي. وعندما تتكلم كوبا في هذا المحفل، فإننا لا نفعل ذلك من أجل الدفاع عن حقوق الشعب الكوبي فحسب، بل نفعل ذلك أيضاً دفاعاً عن حقوق الشعب الأمريكي، الذي نكن له

البريطانية، باركليس، مؤخراً بأنها ستتخذ نفس الإجراء خشية من فرض جزاءات من جانب الولايات المتحدة. واضطرت الشركة الكندية فيكو، التي تضم استثمارات برأس مال أمريكي، إلى إلغاء خطط عملها في كوبا تطوير قدرات تخزين الوقود.

وما أن اشترت يورك الأمريكية سابرو الداغريكية حتى ألغت الصفقة الجاري تنفيذها لبيع ضاغطات التبريد اللازمة للبرنامج الكوبي لتزويد الأطفال من الأعمار ٧ إلى ١٣ سنة باللبن المصنع من الصويا.

ويمنع الحصار الشركات التابعة لبلدان ثالثة من بيع السلع والخدمات لكوبا إذا كانت تستخدم التكنولوجيا الأمريكية أو إذا كانت ١٠ في المائة من مكوناتها أمريكية. ونتيجة لذلك منعت حكومة الولايات المتحدة منذ العام ٢٠٠٤ الشركة الهولندية إنترفيت من بيع اللقاحات المضادة لمرض الطيور إلى كوبا، زاعمة أن اللقاح يحتوي على مولد مضاد من إنتاج الولايات المتحدة.

واضطرت الشركة المكسيكية فافي إس. أي. إلى تعليق مبيعات مادة تستخدم في صناعة طناجر الضغط للاستعمال المنزلي لأن تلك المادة تحتوي على مادة خام من الولايات المتحدة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ألغت نوفير، وهي شركة طيران سويدية، عقداً لتأجير طائرة ركاب من طراز إيرباص ٣٣٠، للطيران الكوبي، لأنها لم تتمكن من الحصول على أية خدمات صيانة، ومع أن الطائرة أوروبية الصنع إلا أنها تستخدم بعض التقنيات الأمريكية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، لم تتمكن شركة هيتاشي للتكنولوجيات المتقدمة اليابانية من بيع ميكروسكوب إلكتروني لمستشفى كوبي ذائع الصيت لنفس الأسباب المذكورة أعلاه.

أعلق عل الآراء التي ستعبر عنها. ولكنني أستطيع أنؤكد بأن كوبا في حق الرد سوف تدحض أي ادعاء كاذب وستكرر كل حقيقة يجب التعبير عنها في هذا المحفل.

أخيراً، أود أنؤكد أن الحصار ضد كوبا يجب أن يرفع. ويجب أن توقف الولايات المتحدة عدوانها على كوبا. ويجب أن تسلم مرة وإلى الأبد أنها يجب أن تعترف بحق تقرير المصير.

إن حكومة الولايات المتحدة واهمة - وأقول ذلك بصراحة - حيث أنها تظن أنها تستطيع أن تطيح بالثورة الكوبية. إنها تستر على خططها وتشير إلى ما قد يكون عملية ضم خطيرة ودموية لكوبا كمرحلة انتقالية. ولكنهم مخطئون. فهم يتغافلون عن ما بثته الثورة من بسالة وروح استقلالية ووعي سياسي في الشعب الكوبي.

إن الصمود والشعور بالكرامة اللذين أبداهما خمسة من الشباب الكوبيين، الأبطال في مكافحة الإرهاب، السجناء السياسيين في معتقلات الولايات المتحدة، الذين تتابع أسرهم وزوجاتهم وأمهاتهم وأبنائهم هذه المناقشة في هافانا، وكلهم ثقة في حس العدالة لدى الوفود الموجودة في هذه القاعة، هو دليل على الروح التي لا تقهر التي يدافع بها الكوبيون اليوم، وسيدافعون بها دائماً، عن حقهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً وتضامناً وإنسانية.

وباسم أولئك الأبطال الخمسة؛ باسم الأطفال والشباب الكوبيين الذين أُجبروا على أن يعيشوا حياتهم كلها في ظل الحصار؛ باسم الناس الأسخياء والسعداء البواسل هناك في كوبا الذين يعولون على الجمعية لأنهم يعرفون أن العالم قد شاهد الكوبيين يقاتلون ويُعلمون ويعالجون حيثما كانت خدماتهم مطلوبة، لأنهم يعرفون أن العالم قد رأى الكوبيين دائماً لا يقدمون ما يفيض لديهم وإنما يتقاسمون ما لديهم على قِلتته؛ باسم حق كوبا، الذي هو أيضاً حق

مشاعر الصداقة والاحترام. إن الشعب الأمريكي ليس مسؤولاً عن معاناتنا وعن سياسة الإبادة الجماعية غير العادلة التي تنتهجها حكومته ضد بلدنا. وإنما نتكلم أيضاً دفاعاً عن حقوق المجتمع الدولي بأسره، تلك الحقوق التي تنتهكها هذه السياسة غير القانونية والأحادية.

ويضر الحصار أيضاً بالمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة، وليس بحقوق الولايات المتحدة فحسب. ووفقاً لدراسة صدرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ عن معهد بحوث الأعمال التجارية والبحوث الاقتصادية التابع لجامعة ألباما الجنوبية، يمكن لرفع الحصار أن يخلق ١٠٠ ٠٠٠ وظيفة جديدة، وأن يدر دخلاً إضافياً على الاقتصاد الأمريكي بقيمة ٦ بلايين دولار.

وقد لاحظنا على مدى سنوات عديدة أن وفد الولايات المتحدة، الحاضر هنا اليوم، قد رفض المشاركة في المناقشة التي تسبق التصويت. وأعتقد أن ذلك مرده أنهم ليست لديهم أية أفكار أو أية حجج، ولذلك فقد أحجموا حتى عن الدفاع عن موقفهم في المناقشة العامة. وقد غمرتهم حقيقة أن ما يزيد على ٢٠ وفداً قد أدلت ببيانات هنا، مفسرة مواقفها، قبل أن يتكلم وفد كوبا. إن الولايات المتحدة تلتزم الصمت ربما لأنها، كما قال الرئيس لنكولن "إنك لا تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت".

ويجب أن أقول إننا نفهم قرار الولايات المتحدة بالتزام الصمت على أنه نوع من الاستسلام الأخلاقي. فأنت بحاجة إلى أكثر من القوة: إنك بحاجة إلى الأخلاق وإلى السلطة الأخلاقية، التي لا يمكن اكتسابها بالقوة أو بالحرب أو بالسلاح. والسلطة الأخلاقية تُكتسب بالقدوة، وباحترام حقوق الآخرين حتى وإن كانوا ضعفاء وفقراء.

وأعلم أن الولايات المتحدة مدرجة في قائمة المتكلمين لاحقاً لتعليل التصويت، ولذلك ليس بوسعي أن

الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين المقيمين في الاتحاد الأوروبي ضد الآثار الممتدة خارج الإقليم والمرتبة على تشريع هيلمز - بيرتون، الذي يحظر الامتثال لهذا القانون. ومع ذلك، ففي ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، وفي قمة الاتحاد الأوروبي/الولايات المتحدة المعقودة في لندن، تم الاتفاق على صفقة تشمل التنازل عن المادتين الثالثة والرابعة من قانون هيلمز - بيرتون، وهو التزام من حكومة الولايات المتحدة لمقاومة أي تشريع خارج الإقليم من هذا القبيل وتفاهم يتعلق بالضوابط لتعزيز حماية الاستثمار. وما زال الاتحاد الأوروبي يبحث الولايات المتحدة على تنفيذ الجانب الذي يخصها في تفاهم ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

إن سياسة الاتحاد الأوروبي إزاء كوبا واضحة وقد تحددت في موقف مشترك في عام ١٩٦٦. والهدف الذي يسعى الاتحاد إلى تحقيقه من خلال علاقاته مع كوبا هو تشجيع عملية انتقال إلى ديمقراطية تعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى تحسين مستويات المعيشة للشعب الكوبي. وقد أكدت الدول الأعضاء التزامها بالموقف المشترك مرة أخرى في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

والاتحاد الأوروبي يرى أن المشاركة النشطة مع الحكومة الكوبية، إلى جانب الحوار مع المجتمع المدني الأعم في كوبا، هو السبيل الأكثر فعالية لتشجيع على تغيير سلمي في كوبا. ومع ذلك، يرى الاتحاد أن التعاون الكامل مع كوبا يرقن بتحسين أوضاع حقوق الإنسان والحرية السياسية في ذلك البلد. وما زال الاتحاد الأوروبي يشعر ببالغ القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في كوبا. فبعد إلقاء القبض على ٧٥ من أعضاء المعارضة السلمية في ربيع عام ٢٠٠٣ وإصدار الأحكام ضدهم، لم يطرأ أي تحسن في الموقف، بل إنه ازداد سوءاً خلال الأشهر القليلة الماضية. وفي تموز/يوليه، أصدرت رئاسة الاتحاد الأوروبي بيانات تدين قمع الدولة للمظاهرات السلمية وإلقاء القبض على عدد من الأشخاص

الجميع اليوم، حق الأعضاء كافة وحق الشعوب التي يمثلونها في الجمعية هذه، فإنني أطلب من جميع الأعضاء بكل احترام أن يصوتوا لصالح مشروع القرار A/60/L.9، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند. ونشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/60/L.9. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين لتعليل التصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الجمعية بأن تعليل التصويت مدته ١٠ دقائق وتبدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد جونستون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي. وأعرب عن تأييد هذا البيان البلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحين تركيا وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة للانضمام ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، والبلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا والنرويج، العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

يرى الاتحاد الأوروبي أن سياسة الولايات المتحدة إزاء كوبا مسألة ثنائية أساساً. ومع ذلك، ما فتى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء يعربون بوضوح عن معارضتهم لتوسيع الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة خارج الإقليم، مثلما يرد في قانون ديمقراطية كوبا لسنة ١٩٩٢، وقانون هيلمز - بيرتون لسنة ١٩٩٦.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي لائحة وإجراء مشتركاً لحماية مصالح

الاقتصادية تضر بالشعب الكوبي، يحاول كاسترو أن يلقي باللائمة على الولايات المتحدة الأمريكية في إخفاقات الحكومة التي يترأسها. وهذا القرار يشير، مثلاً، إلى التجارة الحرة بشكل متكرر، ولكن كاسترو ينكر التجارة الحرة على الشعب الكوبي.

ويواصل كاسترو بث مزاعمه التي لا أساس لها بأن الحظر يحرّم كوبا من الوصول إلى الأغذية والأدوية. ولكنه يعلم أنه منذ عام ١٩٩٢، رخصت الولايات المتحدة بأكثر من ١,١ بليون دولار من المبيعات والهبات من الأدوية والمعدات الطبية للشعب الكوبي. وكاسترو يعرف أن حكومة الولايات المتحدة قد رخصت بتصدير ما قيمته أكثر من ٥ بلايين دولار من السلع الزراعية خلال السنوات الخمس الماضية.

وإذا كان شعب كوبا يعاني من البطالة أو الجوع أو عدم توفر الرعاية الطبية، كما يقر كاسترو بذلك، فهذا بسبب سوء إدارته الاقتصادية، وليس بسبب الحظر. إن كاسترو قد وقف حجر عثرة لفترة طويلة أمام الديمقراطية والحرية الاقتصادية للشعب الكوبي، بل ويحرمه من حقه في الكثير من أشكال الإدارة الذاتية. وكاسترو لا يقدم لشعبه سوى خيار واحد: إما العمل لصالح حكومته أو التضور جوعاً. وبعد ذلك، يلقي باللائمة على الحظر في المشاكل التي أوجدها.

ويزعم كاسترو أن الحظر حصار. وهو يدرك أن هذا كذب. فكوبا حرة في التجارة مع أي بلد آخر في العالم بدون تدخل من الولايات المتحدة. ويعلم كاسترو أن السبب الحقيقي وراء المشاكل التجارية التي تواجهها كوبا هو عجز بلده عن سداد فواتيره، وبلايين الدولارات من الديون المتأخرة. ويدرك كاسترو تماماً أن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي توصلت

لصلتهم بالمظاهرات السلمية. وفي أيلول/سبتمبر، أصدر الاتحاد إعلاناً بشأن حالة ثلاثة من السجناء السياسيين الذين أضربوا عن الطعام احتجاجاً على المعاملة القاسية، وكانوا جميعاً يعانون من مشاكل صحية بالغة. والاتحاد الأوروبي يحث الحكومة الكوبية على إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين بلا قيد ولا شرط، ويناشد السلطات الكوبية أن تتعاون بالكامل مع الهيئات والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

إن ما حققته الحكومة الكوبية من إنجازات في مجالي الرعاية الصحية والتعليم تقوضه القيود التي تفرضها على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية. والسياسة الاقتصادية المحلية في كوبا، إلى جانب الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة يعوقان التنمية الاقتصادية في كوبا على نحو خطير، ويؤثران سلباً على مستويات المعيشة للشعب الكوبي. ويرى الاتحاد الأوروبي أن رفع الحظر التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة سيؤدي إلى انفتاح الاقتصاد الكوبي، لما فيه صالح الشعب في ذلك البلد. ويحث الاتحاد الحكومة الكوبية أيضاً على التغيير في الميدان الاقتصادي، وبالأخص من خلال رفع القيود المفروضة على القطاع الخاص.

ولكل الأسباب السالفة الذكر، ورغم انتقادات الاتحاد الأوروبي الخطيرة لسجل حقوق الإنسان في كوبا، ينوي الاتحاد أن يصوت لصالح مشروع القرار A60/L.9.

السيد غودرد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالانكليزية): إن الحظر التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة مسألة ثنائية، وينبغي ألا تطرح أمام الجمعية العامة. ولكن، ما دامت كوبا قد أثارت هذه المسألة، نود أن نناقش جذور المشكلة التي يعاني منها الشعب الكوبي يومياً: ألا وهي السياسات الفاشلة لفيدل كاسترو. ولأن سياساته

سيستخدم التأيد لهذا القرار بوصفه تأييدا لنظامه وسياساته القمعية، تماما مثلما فعل في الماضي.

ويعلم كاسترو أن الولايات المتحدة تدعم الكوبيين الذين يسعون إلى الحق في إنشاء نقابات عمالية مستقلة، وفي فتح مشاريع أعمال صغيرة. ويعلم كاسترو أن الولايات المتحدة تدعم الكوبيين الذين يطالبون بأبسط حقوق الإنسان المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويعلم كاسترو أنه بسبب دعم الولايات المتحدة لحقوق الشعب الكوبي، نحن نعارض بشدة مشروع القرار هذا.

وسوف تصوت الولايات المتحدة معارضة لمشروع القرار هذا، ونشجع كل الوفود الأخرى على أن تحذو حذونا.

السيد سونغ سي إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): تواصل الولايات المتحدة فرض الجزاءات على كوبا منذ أكثر من ٤٠ عاما. ومنذ عام ١٩٩١ والجمعية العامة تناقش وتتخذ قرارات بشأن إنهاء الحظر الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وهذه القرارات، التي تؤيدها أغلبية عظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لم يتم تنفيذها حتى الآن بسبب سلوك الولايات المتحدة. ويرى وفدي أنه ينبغي مساءلة الولايات المتحدة عن هذا الإخفاق.

يساور المجتمع الدولي قلق بالغ ينبع من أن الولايات المتحدة مستمرة في سياستها المعادية لكوبا وذلك من خلال الجزاءات الأحادية الطرف. وللاستشهاد بمجرد مثال واحد على ذلك، اتخذت الولايات المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٤ تدبيرا جديدا يستهدف المزيد من التشديد لجزاءاتها على كوبا، وذلك تحت ذريعة تعجيل التحول الديمقراطي في كوبا. وجزاءاتها هذه ضد كوبا ترقى إلى مرتبة التعدي الجائر على استقلال دولة ذات سيادة، وهي تعبير عن تعسف

إلى أنه يتعين على كوبا أن تشجع فرص الأعمال الصغيرة لإنعاش اقتصادها المتدهور. ولكن كاسترو يرى في مشاريع الأعمال الصغيرة تهديدا لسلطته، لذلك يواصل عرقلة إصلاحات السوق الحرة.

ويعلم فيديل كاسترو ما هو المطلوب لإنهاء الحظر، والمطلوب هو إجراء الإصلاحات التي ستفيد الشعب الكوبي. ففي عام ٢٠٠٢، طالبنا كاسترو بأن يسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة للجمعية الوطنية. وطالبنا كاسترو بأن يفتح الاقتصاد الكوبي وأن يسمح بإنشاء نقابات عمالية حرة. وأكد الرئيس بوش أنه سيرد على مثل هذه الإصلاحات الملموسة ببذل الجهد مع كونغرس الولايات المتحدة لتخفيف القيود على التجارة والسفر بين الولايات المتحدة وكوبا. ورد كاسترو على تلك المطالب من أجل الحرية بسجن زعماء حقوق الإنسان ونقائين عماليين.

إن العائق أمام إقامة علاقة جديدة وناضجة بالحياة بين الولايات المتحدة وكوبا هو الدكتاتورية في هافانا. ويمر طريق التقدم في هذا الشأن عبر الانتقال الحقيقي إلى الحرية السياسية والاقتصادية للشعب الكوبي. ولن يتحرر الشعب الكوبي تماما إلا عندما تفتح أبواب السفر والتجارة أمامه. وعندئذ سيتمكن الاقتصاد الأمريكي بالفعل من المساعدة على تغيير نظام كوبا الاقتصادي الفاشل والمفلس وإعطاء الكوبيين أنفسهم الحرية الاقتصادية والفرصة اللتين حرمتهم الدكتاتورية منهما زمنا طويلا. ومن الطبيعي أن تتلاقى المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة وكوبا وتصبح قوية عندما تكون كوبا حرة.

إن الولايات المتحدة تعارض فيديل كاسترو وسياساته القمعية. ونحن ندعم الشعب الكوبي الذي يتوق إلى الحرية. ونعلم أن كاسترو سيظل يزعم أن الولايات المتحدة هي المشكلة الوحيدة التي تواجهها كوبا وأنه

وتعتقد روسيا أن أي استمرار من الولايات المتحدة في حظرها التجاري والاقتصادي والمالي على كوبا لا ينسجم مع روح العصر ولا يعزز العلاقات الدولية الحديثة. علاوة على ذلك، فإن هذا الاستمرار هو ببساطة من مخلفات عصر الحرب الباردة وتركته المتمثلة في المواجهة الإيديولوجية. فهو يبطئ تشكيل نظام دولي جديد وعادل للقرن الحادي والعشرين يقوم على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وعلى القانون الدولي.

والقرار الذي تم اتخاذه مؤخرا لتشديد الجزاءات على كوبا يدل على أن إدارة الولايات المتحدة مازالت للأسف تعتمد على النهج القمعية. وهذا الانزلاق الجديد في دوامة العلاقات المتردية بين الولايات المتحدة وكوبا أمر يبعث على القلق الشديد بالنسبة إلينا؛ فهو سيفضي إلى مواجهة أكبر بين البلدين وسيعيق إجراء أي حوار بناء.

وتستشرش روسيا بتلك النقاط، وهي تتضمن مع الرغبات التي أعربت عنها مرارا الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة في حل كل المنازعات والخلافات بدون إملاء وبدون استخدام القوة. وبناء عليه، ستصوت روسيا مرة أخرى في الدورة الحالية للجمعية العامة مؤيدة لمشروع القرار الذي يدعو إلى رفع الحظر وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا (A/60/L.9). فسيكون هذا لمصلحة شعبي كوبا والولايات المتحدة وسيؤثر إيجابا في مجمل أوضاع منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي برمتها، بل وشتى أنحاء العالم بالفعل.

السيد شيدايواسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية):
لقد سمعنا صباح هذا اليوم بيانات بليغة تتعلق بالحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا. كما سمعنا الولايات المتحدة تعلن أن هذه مسألة ثنائية. وإذا كانت المسألة ثنائية، إذا لماذا تضع الولايات المتحدة

أحادي الطرف يتجاهل مبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وموقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الثابت والمبدئي هو معارضة كل الجزاءات الأحادية الطرف ضد دول ذات سيادة.

وتعرب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تأييدها الكامل للتضامن مع كفاح الشعب الكوري من أجل العدالة وتنفيذ رؤيته، وتحث الولايات المتحدة على إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وانطلاقا من ذلك الموقف الثابت والمبدئي، يؤيد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة مشروع القرار الذي قدمته كوبا، والمعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/60/L.9) وسيصوت مؤيدا له.

السيد تشولكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ما فتئت روسيا على موقفها بشأن عدم جواز تطبيق التدابير الأحادية الطرف خارج الإقليم في العلاقات الدولية. وأية محاولة في عالمنا المعاصر لعزل بلد واحد هي في نظرنا محاولة ذات نتائج عكسية.

إن دولتنا، شأنها شأن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تدين بشدة حظر الولايات المتحدة على كوبا، وتدعو إلى رفعه على الفور. ومنذ عام ١٩٩٤، وفي دورات مختلفة للجمعية العامة، تؤيد روسيا القرار المعني بضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونحن مقتنعون بأن إنهاء الحظر وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا بشكل عام سيساعدان على تحسين الحالة في كوبا، وسوف يساعداها على أن تصبح أكثر انخراطا في العمليات الدولية والإقليمية.

وتؤدي هذه السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة إلى تقويض حق الشعوب في تقرير المصير والتنمية. وهي تتنافى ومبدأي حرية التجارة والملاحة وحرية انتقال رأس المال. والحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا حصار قاس وينطوي على مفارقة تاريخية ويؤدي إلى نتائج عكسية. كما انه حصار غير مشروع وغير اخلاقي، لانه يتنافى والقانون الدولي وأحكام منظمة التجارة العالمية. ولا يوجد أي تبرير لاستمرار تلك السياسات العدائية.

وزمبابوي، بوصفها ضحية حالية للقوانين والتشريعات المحلية التي لها تأثير يتجاوز الحدود الإقليمية، تدرك إدراكا كاملا ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والانفرادي وغير القانوني المفروض على كوبا. وبالتالي فان زمبابوي تؤيد تأييدا صارما شعب كوبا البطل في مكافحته لهذا الحصار غير القانوني، وستصوت مؤيدة لمشروع القرار المعروض على الجمعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.9.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بورتوريكو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا،

التشريعات بالنيابة عن البلدان الأخرى التي تشارك في التجارة مع كوبا؟

إن زمبابوي تتمسك دائما بمبدأ احترام المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وناصرت زمبابوي باستمرار إلغاء القوانين والتدابير التي طبقت ويجري تطبيقها على أساس انفرادي ضد الدول الأعضاء. وتؤثر النتائج التي تتجاوز الحدود الإقليمية لتلك الإجراءات على سيادة الدول الأخرى، وعلى المصالح القانونية لشعوبها ومصالح الأشخاص الخاضعين لولايتها، وحريتهم في التجارة والملاحة.

ولكوبا، بوصفها دولة ذات سيادة، الحق في أن تقرر المسار الذي تتبعه في مجال التنمية. ولا نؤمن بان لأي بلد الحق في تحديد أو إملاء المسار الذي ينبغي أن تتبعه كوبا. وبالتالي، لا يوجد سبب لكي يفرض أي بلد حصارا اقتصاديا على كوبا لمجرد أن آراءه تختلف عن آراء كوبا في سياستها الاقتصادية.

ولفترة العقود الأربعة الماضية، أظهرت جميع مناقشات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة موجة متزايدة من الاحتجاج ضد التدابير الاقتصادية الانفرادية والإكراهية التي تتخذ لأغراض سياسية. وبالرغم من النداءات العديدة التي وجهت من هذه المنصة ذاتها، وبالرغم من القرارات ذات الصلة للجمعية العامة، لم تر الولايات المتحدة بعد أن من الحكمة إنهاء التدابير الانفرادية التي فرضتها على كوبا شعبا وحكومة. وذلك البسط للولاية القانونية الإقليمية للولايات المتحدة على البلدان الأخرى يخالف مبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، على النحو المعترف به في الفقه القانوني لمحكمة العدل الدولية.

وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو،
أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية
تزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو،
فتزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، بالاو، الولايات المتحدة
الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ولايات ميكرونيزيا الموحدة

اعتمد مشروع القرار A/60/L.9 بأغلبية ١٨٢ صوتا
مقابل ٤ أصوات، مع امتناع عضو واحد عن التصويت
(القرار ١٢/٦٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلا للتصويت على
القرار الذي اتخذ من فوره. وأود أن اذكر الوفود بان
تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق، وينبغي أن تدلي
بها الوفود من مقاعدها.

السيدة ريفيرو (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية):

يتشرف وفدي بان يتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في
السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي: الأرجنتين
وأوروغواي وباراغواي والبرازيل والدول المنتسبة إلى السوق
إكوادور وبوليفيا وبيرو وفتزويلا وكولومبيا.

كما حصل في مناسبات سابقة، ومع الاقتناع الثابت

بان من الضروري إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا، صوتنا مؤيدين
للقرار، الذي اتخذته المجتمع الدولي بالإجماع تقريبا.

كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية
التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،
جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي،
دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر،
غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي،
فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا،
اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو،
غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند،
إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا،
إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان،
كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو،
ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا،
لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف،
مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك،
موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو،
نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج،
عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة،
باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر،
جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا،
الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس،
سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين،
ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة
العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود،
سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا،
جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا،
سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند،
السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية،
طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد

لان تضع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتطبق قوانين وتدابير، تحدث آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية تأثيرا على سيادة الدول الأخرى، والمصالح الشرعية للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها فضلا عن حرية التجارة والملاحة. وترى استراليا أن هذه القوانين والتدابير لا تبررها مبادئ القانون الدولي والمجاملة الدولية. ولذلك فإننا نشعر بالقلق إزاء الجوانب الخارجية في قانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦. ولهذه الأسباب صوتت استراليا من جديد مؤيدة للقرار المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

الرئيس بالنياية (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت. وقد طلب أحد الممثلين أن يمارس حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وعلى ٥ دقائق للثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثلة كوبا.

السيدة نونيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نستمع إلى ممثلي الاتحاد الأوروبي عاما بعد عام وهم يكررون حججهم المجوجة لتعليل تصويتهم في أثناء اتخاذ القرار الذي يدين الحصار المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب الكوبي. ويبدو عليهم أنهم يلتمسون العذر حين تواجههم مسؤولية الاعتراف بما لا يمكن إنكاره. فلا يمكن منع شعب من ممارسة حقه المشروع في اختيار مصيره لكي يبنى مجتمعا أكثر عدلا، لا يوزع فيه القدر الأكبر من المنافع على القلة الحاكمة.

ويحاول الاتحاد الأوروبي، من خلال لعبة لفظية معقدة، أن يخفي أن الولايات المتحدة ما برحت تشن حربا اقتصادية على كوبا، وأنها ترتكب بالفعل جريمة الإبادة

إن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه، التزاما بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، أعربت مرارا وتكرارا عن رفضها القاطع للتدابير الإكراهية الانفرادية وذات التأثير المتجاوز للحدود الإقليمية التي تخالف القانون الدولي.

وبلداننا، التي تشمل سياساتها الدولية حرية التجارة والملاحة وتشجع تطوير التجارة على أساس الامتثال للالتزامات القانونية بوصفنا أعضاء في منظمة التجارة العالمية، تعارض بشدة القوانين الأجنبية التي تنتهك بصورة مباشرة أو غير مباشرة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتضطرم بسيادة الدول.

ونحن مقتنعون بأن فرض التدابير الإكراهية الانفرادية لا يساعد على تعزيز النظام الديمقراطي بكل تنوعه؛ وبدلا من ذلك، يؤدي إلى تقويض حقوق الإنسان، وخاصة حق الشعوب في التنمية.

ولذلك السبب تكلمت بلداننا، في أكثر من مناسبة وفي مختلف المنتديات الدولية مثل منظمة الدول الأمريكية، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي، ومؤتمرات القمة التي عقدتها مجموعة ريو، مؤيدة لتعددية الأطراف الفاعلة ومؤيدة للقضاء على التدابير الإكراهية الانفرادية، التي لا تؤدي سوى إلى تفاقم التوترات وتقويض التعاون الدولي المطلوب لتحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع، وهو ما نناصره بقوة.

السيد ساوثكوت (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): إن أستراليا تشاطر الشواغل حيال حالة حقوق الإنسان والحريات السياسية في كوبا، ولكننا لا نعتبر أن عزل كوبا من خلال فرض الجزاءات الاقتصادية يشكل وسيلة فعالة لتحقيق احترام حقوق الإنسان والإصلاح السياسي. وأعربت أستراليا باستمرار عن معارضتها، من حيث المبدأ،

إن دعاة المذهب المحافظ الجديد لإدارة بوش يحكمون الحصار على بلدنا لأنه يمثل نموذجاً للكرامة والمقاومة تنتقل عدواه للآخرين.

فليس الغش الانتخابي ممكناً في كوبا، من قبيل الغش الذي سمح لبوش باغتصاب الرئاسة في عام ٢٠٠٠. وفي كوبا لا يسرق الثروة الوطنية قادة فاسدون وشركات عبر وطنية. فهم لا يستطيعون أن يستغلوا أو يلوثوا إرثنا. ولا توجد مزارع غير منتجة. ولا يمكن لشركة الفواكه المتحدة أن تواصل انتزاع الأراضي من الفلاحين. ولا توجد مدارس للأطفال تنقصها إمكانيات الحصول على خدمات صحية جيدة النوعية. ولا يتعين على أي رجل أو امرأة في كوبا أن يتعرض للإذلال لكي يجد عملاً. فهي أحد البلدان القليلة في العالم التي حققت الهدف المتمثل في العمالة الكاملة.

لقد لجأ بوش إلى المناورات بكافة أنواعها للإطاحة بالثورة الكوبية. وأمر بعمليات غزو بواسطة المرتزقة. وموّل الإرهاب. ووضع الخطط لاغتيال القادة الشرعيين للشعب الكوبي، وشن حربه الإذاعية الإلكترونية دون توقف على بلدنا. ويقوم ممثلو الامبراطورية بتمويل المرتزقة وتوجيههم وتجنيدهم لخدمة سياساتهم الرامية إلى التوسع، بغرض إعادة فرض السيطرة الاستعمارية من جديد على الشعب الكوبي. فليس القرار الذي اتخذته الشعب الكوبي ذو السيادة ببناء الاشتراكية هو الذي يعرقل كافة أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدي، بل تعرقلها جريمة الإبادة الجماعية المتمثلة في الحصار الأمريكي.

وقد أمكن تحقيق ما حققناه حتى الآن بفضل تصميم الكوبيين الذين قاوموا العدوان الهمجى لمدة تزيد على نصف قرن، فدفعوا ثمننا عالياً لإرادتهم الدفاع عن حقهم في الاستقلال الوطني وحقهم في أن ينعموا بحياة ملؤها الكرامة والاحترام.

الجماعية، وتلحق أضراراً بالغة بالشعب الكوبي لأكثر من ٤٧ عاماً، لا شيء سوى رفض كوبا أن تصبح ألعوبة في السياسة الجغرافية لهذا القطب الوحيد. وليس الاتحاد الأوروبي مهتماً إلا بالمحتوى الخارجي للمرسوم الإمبراطوري، وليس بضحاياه من رجال كوبا ونسائها. أما أسوأ مغالطة فهي محاولة الإيحاء بأننا نستحق هذه الأفعال.

ويبدو أنه ما لم تتأثر مصالح الاتحاد الأوروبي الاقتصادية، فسيبدي عدم المبالاة إذا ما قررت الامبراطورية فرض جزاءات مخالفة للقانون الدولي وضد شعب يتمتع بالكبرياء والشجاعة، وأساءاً من ذلك أنه قد يبدي التعاون معها.

فالاتحاد الأوروبي يتصرف كشريك للولايات المتحدة، حين يؤيد العذر الكاذب الذي اختلق للاستمرار في سياسة العداء والإبادة الجماعية المتبعة ضد الشعب الكوبي ويتغاضى عنه. فكيف يجرؤ أن يتكلم عن حقوق الإنسان أولئك الذين قدموا ستاراً للإفلات من العقاب إلى مرتكبي الانتهاكات البشعة لحقوق الإنسان في معسكرات الاعتقال المقامة في الإقليم المحتل بصورة غير قانونية بغوانتانامو، وعمليات الإعدام خارج القضاء والتعذيب القاسي والمهين في أبو غريب.

لا يدهشنا شيء في بيان الولايات المتحدة. فخطابهم مليء بالكراهية وخلو من الحجج ويعطي أدلة جديدة على غطرسة قوة عظمى في سبيلها إلى الانهيار، مع ادعاءات بالحق في السيطرة الاستعمارية على نطاق الكوكب بأسره. وسوف نكشف بصفة نهائية جميع تلك الأكاذيب. فإدارة بوش العنصرية الفاشية العدوانية الدكتاتورية تهاجم بلدنا تحديداً لأننا ندافع عن جميع حقوق الإنسان ونحميها ونعززها بالنسبة لجميع الكوبيين، الذين نشأ سبعة أفراد من بين كل عشرة منهم في ظل الخطر الدائم الماثل في جارتهم القوية.

عن الآلاف من مواطنيهم حيث تركوهم يواجهون مصيرهم أمام عنف الطبيعة.

إن كوبا ترفض، كلمة بكلمة، البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ونحن لا نعترف بتمتعهما بأي سلطة أخلاقية تسمح لهما بالحكم على الشعب الكوبي البطل. فالطريق الذي ما فتئ الشعب الكوبي يسلكه لأكثر من ٤٠ سنة لا رجعة فيه، على الرغم من معارضة وعدوانية أكبر دولة في التاريخ ومعاونيها.

لن تحدث في كوبا ثورة مصطنعة تنظمها أجهزة الاستخبارات التابعة للدول الغربية. لقد قامت في كوبا بالفعل ثورة حقيقية، وهي ثورة شعبية وأصلية حقا جعلت من الممكن للشعب الكوبي أن يبي -

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): اعتذر عن مقاطعة ممثلة الوفد الكوبي، لكن فترة الدقائق الـ ١٠ قد انتهت. هل لي أن أطلب منها أن تتفضل باحتتام بيائها؟

السيدة نونيز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): إنني أختتم بياني، سيدي. إذا ما أمهلتموني مجرد دقيقة إضافية أخرى، سأهني بياني.

وقد وطدت هذه الثورة أعمق مشاعر التضامن بين أبناء الشعب الكوبي، الذين يتعاونون مع إخوانهم وأخواتهم في كل جزء من أجزاء العالم. إننا نواجه أعداء أقوياء، لكننا نعرف أن معظم شعوب العالم تحترم شجاعتنا وتعجب بها. لقد كرس الشعب الكوبي نفسه لبناء حاضره ومستقبله ولن يتراجع أبدا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ١٨ من جدول أعمالها؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.

ومن الكذب أن حكومة الولايات المتحدة تبيع الأغذية والدواء لكوبا. إن كوبا يتعين عليها أن تقوم بتلك المشتروات بالتغلب على أشد العوائق وعورة.

وتكشف البيانات التي استمعنا إليها ازدواجية المعايير والنفاق اللذين يتسم بهما ادعاء الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حقهما في الحكم على الآخرين. ولا تستطيع بياناهما المتفطرة أن تخفي استلهاهما الاستعمار والعنصرية في سلوكهما. وبدون التطرق إلى الحالة السيئة التي يعانيها آلاف الرجال والنساء الذين حكم عليهم بالبعاء في بعض من أبرز المدن فيهما، يعلم الجميع أن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب آخذة في الازدياد في أوروبا. وقد أصبح هذا الاتجاه في الأعوام الأخيرة أقوى من ذي قبل.

ونفس الحكومات الأوروبية التي تذرف دموع التماسيح على حفنة من المرتزقة الذين يخونون شعبهم قد منعت على مدى سنتين متتاليتين لجنة حقوق الإنسان من اعتماد مشروع قرار لم يحاول أكثر من التحقيق في حالة الأفراد الذين قضى عليهم بمعاملة ممارسات التعذيب المخزية والمهينة وفي حالة الأشخاص المحرومين من إنسانيتهم في قاعدة الولايات المتحدة البحرية في غوانتانامو. لم تقل تلك الحكومات كلمة واحدة عن ذلك التعذيب، ولا عن إضرابات بعض أولئك السجناء عن الطعام، وهي أمور تناولتها الصحف الدولية بالتفصيل.

ليس بمقدورهم أن يعلمونا أي شيء عن حقوق الإنسان. فهم يشنون الحرب لا لشيء سوى إثراء مجتمعهم الصناعي العسكري وممارسة التعذيب باسم حرية كاذبة. لا يمكننا أن نتعلم شيئا عن حقوق الإنسان من أغنى مجتمع في العالم، بلغ من البذخ أن ٤٤ مليون شخص فيه لا يجدون السبيل إلى المستشفيات. ولا يمكنهم أن يعلمونا أي شيء عن حقوق الإنسان بينما تمارس زمرة سياسيينهم الاحتيال والتضليل في إدارة إمبراطوريتهم. ولا يمكنهم أن يعلمونا أي شيء عن حقوق الإنسان في حين يعجزون عن درء الموت